الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

الموسومة بـــ:

تقييم أداء البنوك التجارية عن طريق المؤشرات المالية

-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-

إعداد الطالبة :

العبدلي وفاء

إشراف:

د. سنوسي قويدر

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. سنوسي قويدر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مشرفا
أ. براحي خير الدين	أستاذ مساعد "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018م

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى والدي الغاليين حفظهما الله ورعاهما.

إلى جميع أقاربي كبيراً وصغيراً.

إلى جميع أصدقائي.

إلى زوجي وابنى الحبيب.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة.

إلى كلّ من عرف "العبدلي وفاء".

وإلى كلّ من فتحص هذه المذكرة.

وفاء

بكلّ بساطة وتقدير أهدي ثمرة جهدي إلى:

أمي التى لم تبخل عليًا بدعائها يوماً وإلى الذي أوصلنى إلى رتب المعالي والدي العزيز راجيةً من المولى عزّ وجلّ أن يحفظهما لي.

وإلى زوجي العزيز التى ساندني في مشواري الدراسي.

ولن أنسى والدة زوجي خالتى الحبيبة التى لم تبخل عليّ بأيّ شيء.

كما لا يفوتنى أن أتقدم بخالص الشكر وكثير الاحترام إلى الأستاذ: "سنوسي قويدر" الذي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل من خلال توجيهاته وإرشاداته.

كما أتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير
إهداء
قائمة المحتويات
فهرس الجداول
فهرس الأشكال

مقدمة عامة

مقدمة
إشكالية الدراسة
الفرضيات
أهداف الدراسة
دوافع اختيار البحث
صعوبات البحث
منهج البحث
هيكل البحث

الفصل الأوّل: البنوك التجارية وأساليب تقييم الأداء

مقدمة الفصل

المبحث الأوّل: ماهية البنوك

المطلب الأوّل نشأة البنوك وتعريفها

- الفرع 1: نشأة البنوك
- الفرع 2: تعريف البنك والبنك التجاري

المطلب الثاني: أنواع البنوك

- فرع 1: البنك المركزي
- الفرع 2: البنوك التجارية
- الفرع 3: البنوك المتخصّصة
- الفرع 4: البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية

- الفرع 1: وظائف البنوك التجارية
- الفرع 2: أهداف البنوك التجارية

المبحث الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء

المطلب الأوّل: تعريف الأداء

- الفرع 1: مفهوم تقييم الأداء
- الفرع 2: أهداف تقييم الأداء
- الفرع 3: أهمية تقييم الأداء

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء

- الفرع 1: مرحلة أولى
- الفرع 2: مرحلة ثانية
- الفرع 3: مرحلة ثالثة
- الفرع 4: مرحلة رابعة

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء

المطلب الأوّل: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية

المطلب الثاني: خصائص المؤشرات المالية

المطلب الثالث: هيكل المؤشرات المالية

- الفرع 1: مؤشرات الربحية
- الفرع 2: مؤشرات السيولة
- الفرع 3: مؤشرات ملاءة رأس المال
- الفرع 4: توظيف الأموال

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: الدراسات السابقة لتقييم الأداء

مقدمة الفصل

- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتقييم الأداء حول البنك الوطني الجزائري (BNA)

مقدمة الفصل

المبحث الأوّل: نبذة عن البنك قيد الدراسة

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني: نشاط البنك الوطني الجزائري

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لتقييم أداء البنك من خلال القوائم المالية

المطلب الأول: القوائم المالية للبنك

- الفرع 1: ميزانية
- الفرع 2: حساب النتائج
- الفرع 3: خارج الميزانية

المطلب الثاني: المجاميع الكبرى

1- الميزانية

2- حساب النتائج TCR

المطلب الثالث: تطور الأرباح الصافية من خلال القوائم المالية

1- إجمالي الميزانية

2- النتيجة الصافية

3- الناتج الصافي للبنك

المطلب الثالث: مؤشرات العائد والمخاطرة

- الفرع 1: مؤشرات الربحية
- الفرع 2: مؤشرات تحقيق النمو
- الفرع 3: مؤشرات المخاطرة

❖ تحليل الدراسة

❖ نتائج الدراسة

خاتمة الفصل

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الفهرس

الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(3–1)	الأصول	44
(3–2)	الخصوم	46
(3–3)	حساب النتائج	47
(3–4)	خارج الميزانية	48
(3–5)	الأصول	49
(3–6)	الخصوم	50
(3–7)	حساب النتائج TCR	51
(3–8)	إجمالي الميزانية	52
(3–9)	النتيجة الصافية	53
(3–10)	الناتج الصافي للبنك	54
(3–11)	العائد على إجمالي الأصول	55
(3–12)	العائد إلى الأموال الخاصّة	57
(3–13)	العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف.	58
(3–14)	هامش الربح PM	60
(3–15)	معدل الرفع المالي EM	61
(3–16)	منفعة الأصول UR	62
(3–17)	قابلية المصرف على رد الودائع	64
(3–18)	مخاطر رأس المال	65
(3–19)	مخاطر معدل الفائدة.	66

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(3–1)	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري BNA	43
(3–2)	الأصول	45
(3–3)	الخصوم	46
(3–4)	حساب النتائج	48
(3–5)	خارج الميزانية	49
(3–6)	الأصول	50
(3–7)	الخصوم	51
(3–8)	حساب النتائج TCR	52
(3–9)	إجمالي الميزانية	53
(3–10)	النتيجة الصافية	53
(3–11)	الناتج الصافي للبنك	54
(3–12)	العائد على إجمالي الأصول	56
(3–13)	العائد إلى الأموال الخاصّة	57
(3–14)	العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف.	59
(3–15)	هامش الربح PM	60
(3–16)	معدل الرفع المالي EM	61
(3–17)	منفعة الأصول UR	63
(3–18)	قابلية المصرف على رد الودائع	64
(3–19)	مخاطر رأس المال	65
(3–20)	مخاطر معدل الفائدة.	66

مقدمة عامة

عند ظهور سياسة اقتصاد السوق فتحت المجال لعدّة استثمارات وزيادة الحاجة لظهور رؤوس الأموال وبالتالي زيادة المشاريع، الأمر الذي يجعل فيه البحث عن مصادر تمويلية جديدة أهمّها اللّجوء إلى البنك.

إذ تمثل البنوك الركيزة الأساسية لاقتصاد أيّ دولة وهو يعتبر الوسيط الوحيد بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض وعن طريق الأموال المودعة في البنك يتمّ تمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات وتقوم بتحقيق أكبر عائد ممكن ومحاولة التقليل من الأخطار المحتملة الحصول، ومن هنا يظهر الدور التي تلعبه البنوك في تنمية وتطوير اقتصاد بلد ما من خلال مسايرة السياسة الاقتصادية للبلد عن طريق القروض المتنوّعة التي يمنحها، وكذلك نظراً لكِبر حجم أرصدته يمكنه الدخول في مشاريع طويلة الأجل، إذ أنّنا في الوقت الحالي يشهد إفلاس عدد كبير من المؤسسات والشركات بسبب مشكل عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يؤثر سلباً على نشاط البنوك ممّا جعلها تُعيد النظر في نظام الرقابة الموجود داخل المصرف.

إذ يمثل موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأيّ مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، ويعتبر تقييم أداء البنوك التجارية عملية ضرورية ومُلّحة لِما يشهده القطاع المصرفي من تحوّلات والتي كانت لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية.

وتعدّ المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً في تقييم الأداء الجزئي والكلي لذلك، فتقييم الأداء هو أمر هام في إدارة المؤسسة وترشيد خططها.

وهنا طرحت عدّة تساؤلات وإشكاليات في مدى معرفة مستوى البنوك وأدائها. وكردّ على هذا، فإنّ تقييم الأداء يعتبر الطريقة الصحيحة والفعّالة المستعملة من طرف البنوك للوصول إلى المستوى الذي ترقى للحصول عليه، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

إلى أيّ مد ى بإمكاننا عن طريق المؤشرات المالية تقييم أداء البنوك التجارية؟

وللإجابة على إشكالية يمكن طرح الفرضيات الآتية:

الفرضيات:

- تقييم الأداء عملية أساسية وضرورية يقوم بها المصرف ولمواجهة التغيّرات والتحدّيات المستمرة.
- تعتبر مؤشرات المالية من أهمّ الأدوات التي يعتمد عليها البنك في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي.
- الأداء يشمل تقييم النتائج العامّة للمصرف مدى نجاحها وكذا تحقيق الأهداف والسياسة العامة للمصرف وتقييم كلّ نشاط من نشاطات المصرف.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في أهمية الموضوع في حدّ ذاته من جهة الذي يعتبر العنصر الرئيسي لزيادة الثقة بالسياسة المالية للدولة، ويهدف هذا البحث إلى دراسة المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء وهي:

- تقييم كفاءة البنوك.

- أهمية تقييم الأداء لِما لها دور كبير في اتخاذ القرار.
- دراسة المؤشرات المالية.
- تفادي البنوك في الوقوع في الأخطاء.

دوافع اختيار البحث:

1- الأهمية البالغة التي يكسبها الموضوع.

2- الموضوع في مجال التخصص الذي ندرس فيه.

3- التطور التي لحقت به البنوك في نظام اقتصاد السوق.

4- تقييم الأداء الركيزة الأساسية لقيام البنك بنشاطه.

صعوبات البحث:

عموماً في الجانب النظري لم نلقى أيّ صعوبات كبيرة لتوفر المراجع والمصادر حول هذا الموضوع، إلاّ أنّ الجانب التطبيقي واجهنا بعض الصعوبات في تقييم الأداء البنكي من خلال استخدام المؤشرات المالية.

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تمثلت حدود الدراسة في:

- **الإطار النظري:** والمتمثل في إلقاء نظرة على البنوك التجارية وكذلك إلقاء نظرة شاملة على تقييم الأداء في البنوك وكذا المؤشرات المالية المعمول بها.
- **الإطار المكاني:** دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)
- **الإطار الزماني:** 2017-2018.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على:

المنهج الوصفي التحليلي لبناء إطار نظري لتقييم أداء البنوك التجارية وأهميتها، واعتماد منهج دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA)

هيكل البحث:

يتمثل موضوع دراسة تقييم الأداء البنوك التجارية عن طريق المؤشرات المالية على ثلاثة محاور رئيسية تمّت معالجتها في ثلاثة فصول مقسّمة، حيث لكلّ فصل مقدمة وخلاصة وكلّ فصل مقسّم إلى مباحث ومطالب حسب الموضوع.

- **الفصل الأول:** تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بالبنوك خاصّة التجارية وتمثل في التعريف الشامل للبنوك التجارية وأهمّ الأنشطة والخصائص الوظائف التي تقوم بها، وكذا الدور الاقتصادي التي تلعبه البنوك في الاقتصاد والأهداف التي تطمح تحقيقها.
- وسوف نتعرّف كذلك على تقييم الأداء حيث نتطرق لتعاريف عامّة حول الأداء البنكي وأهمّ خصائصه والمؤشرات المالية المستعملة.
- **الفصل الثاني:** يشمل هذا الفصل عن أهمّ الدراسات السابقة للموضوع منها الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.
- **الفصل الثالث:** يتمثل في الجانب التطبيقي للموضوع، سوف نتعرّف فيه على البنك الوطني الجزائري (BNA) من خلال الدراسة.

الفصل الأول

البنوك التجارية وأساليب تقييم الأداء

مقدمة الفصل:

أصبح العمل المصرفي يعرف تطوراً متتالياً في نوعية خدماته المقدمة للأفراد وكذا طرق تمويله للمشاريع والمؤسسات التي تخدم الاقتصاديات العالمية بصفة عامة. تعتبر البنوك مؤسسات مالية تقوم باستقبال الودائع من طرف العملاء، ومنح القروض لطالبي الائتمان وما يترتب عليه هذا من دور في الوساطة المالية وإحياء النشاط الاقتصادي.

ومن هنا يعتبر موضوع تقييم الأداء في المصارف التجارية أهمية بالغة نظراً للدور الذي يكتسبه في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المُتاحة للمصرف والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة:

- لمحة حول البنوك والبنوك التجارية.
- مفاهيم عامة حول تقييم الأداء.
- أنواع نماذج قياس وتقييم الأداء.

المبحث الأوّل: ماهية البنوك

المطلب الأوّل: نشأة البنوك وتعريفها

الفرع 1: نشأة البنوك.

"نشأت البنوك نتيجة التطورات الاقتصادية والظروف التي مرّت على مدى السنين. فنجد أنّ الأوروبيين وبالخصوص الإيطاليين هم أوّل من طرقوا الباب على هذا المجال، فقد كان التجار ورجال الأعمال يُودعون أموالهم لديها، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال"، وكان المُودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب مكدساً في خزائن الصائغ، وقد تنبه إلى الصائغ هذه الحقيقة فصار يقرض ممّا لديه من ذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي "الاقتراض".

أمّا خلق النقود فقد نشأت عندما القرض يأخذ شكل إيصال يحرّره الصائغ بدلاً من الذهب الحقيقي ويُعطيه للمقترض، خاصّة بعد وُثوق الناس بهذه الإيصالات لأنّها قابلة للاستبدال بالذهب في أيّ وقت يشاؤون"[1].

"ومن ذلك، فإنّ أوّل مصرف ظهر كان في البندقية عام 1157م، ثم توالى ظهور المصارف من بعد ذلك، فظهر بنك أمستردام عام 1609م، وبنك انجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م"[2].

[1]– زياد سليم رمضان: البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1996، ص.27.

[2]– زياد سليم رمضان: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص.11.

الفرع 2: تعريف البنك والبنوك التجارية.

2-1. تعريف البنك:

ترجع كلمة البنك[1] إلى أصل الكلمة الفرنسية «Banque» وإلى أصل الكلمة الإيطالية «Banco» وتعني هاتان الكلمتان صندوقا متيناً لحفظ النفائس Chest وكذا مقعداً طويلاً لشخصين أو أكثر «Banch»، فالكلمة Chest تعبّر عن المكان الذي يحتفظ فيه بكلّ ما هو ذو قيمة، أمّا الكلمة «Banch» [2]، «Bana» فهي تعبّر عن المكان الذي يتمّ فيه تغيير النقود وسداد قيمة السلع والخدمات.

2-2. تعريف البنوك التجارية:

« البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك اصطلاح "بنوك الودائع"»[3].

كما يمكن تعريف البنوك التجارية أيضا:

«أنّها المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرّف المودع في أيّ وقت شاء، تبعاً للمدة المتفقة عليها، ونظراً لهذه الميزة أصبح يطلق عليها "بنوك الودائع" ، وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي، وهذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأيّ بلد»[4].

[1]- Dictionnaire des termes économiques et financiers : Français- Arabe, Mustapha Henri.
[2]- Dictionnaire de l'économie : A- Z Larousse, le monde 200, p.81.
[3]- زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص.99-100.
[4]- محمد محمود شهاب: النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص.105.

لذا فالبنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين، فهي تقدم نوعين من الخدمات هما قبول الودائع ومنح القروض.

المطلب الثاني: أنواع البنوك

الفرع 1: البنك المركزي.

هو بنك البنوك أو بنك الدولة وهو الأداة الرئيسية في اقتصاد أيّ دولة وبين الحالة المالية والاقتصادية للدولة ويتحكم في جميع البنوك.

الفرع 2: البنوك التجارية.

هي أقدم أنواع البنوك من حيث النشأة وعددها، تطورت وازدهرت هذه البنوك في عصر النهضة وازدهار التجارة، فهي تتحمّل ديوناً والتزامات حسب الاعتقاد الذي ساد في انجلترا في القرن 19م، بانّ البنوك يقتصر نشاطها فقط على منح الائتمان قصير الأجل الذي يقصد به تسيير النشاط التجاري عادةً[1].

غير أنّ تعاظم الدور الذي تضطلع به البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية جعل منها مموّلاً رئيسياً، إذ لم تعد تتعامل مع القروض قصيرة الأجل، إنّما أصبحت تمنح أيضاً قروضاً متوسطة وطويلة الأجل[2].

[1]– أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1994، ص.272.

[2]– محمود يونس، محمد عبد النعيم مبارك: أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، ص.351.

الفرع 3: البنوك المتخصّصة.

يمكن تعريفها على أنّها: «مؤسسات مالية أنشئت لتمويل وخدمة قطاع معين أو شريحة معينة، وهي بنوك تنموية ومنها من يقبل الودائع ومنها من لا يقبلها، وهذا يعتمد على القانون وعلى مصادر البنك الرئيسية»[1].

وهب بنوك يرتكز نشاطها على التمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من 10 سنوات، وتقوم بعمليات متخصّصة يحتاج تمويلها إلى خبراء خاصّة ومعرفة بطبيعة العمليات الإنتاجية[2].

ومن البنوك المتخصّصة نجد:

3-1. **بنوك الاستثمار:** تقوم هذه البنوك بتمويل المشروعات؛ إمّا عن طريق الإسهام في رؤوس أموالها أو في منحها القروض المتوسطة والطويلة الأجل، إضافةً إلى ذلك تقوم بنوك الاستثمار بتقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتمويل مصروفات التشغيل[3].

3-2. **بنوك التنمية المحلية:** جاءت هذه البنوك نتيجة لتطبيق الإصلاح الفلاحي في البلاد النامية وتقدم خدماتها هذه البنوك عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة والمبيدات واستئجار الآلات الفلاحية والمساهمة في التنمية الفلاحية.

3-3. **بنوك التنمية الصناعية[4]:** وتختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي في المجتمع فهي تقوم بمنح القروض أو بضمان أرض مصنع أو مباني، كما تقوم أيضا بتمويل العمليات الجارية في مجال الصناعة.

---

[1]- جميل الزيدانيين السعودي: أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، 1999، ص.167.

[2]- حسين بن هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر، الأردن، 2002، ص.231.

[3]- خالد أمين عبد الله: العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمّان، 2000، ص.20.

[4]- عبد النعيم مبارك: مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص.433.

3-4. **البنوك العقارية:** وهي بنوك تقوم بتقديم القروض اللازمة لشراء أراضي والعقارات وتمويل عمليات البناء، ومعظم القروض التي تقدمها هذه البنوك تكون طويلة الأجل.

3-5. **بنوك الادّخار:** ويقوم هذا النوع من البنوك بتجميع المدّخرات الصغيرة وحفظها[1].

3-6. **بنوك التجارة الخارجية:** وهي بنوك تختص في تمويل التجارة الخارجية عن طريق مختلف صور القروض التي تقدمها، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصّة بعمليات المبادلة.

3-7. **بنوك الأعمال:** تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها[2]، كما تقوم بنوك الأعمال بإصدار الأوراق المالية، وتتعامل أساساً في السوق المالية.

الفرع 4: البنوك الإسلامية[3].

وهي بنوك حديثة النشأة يسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة، حيث لها مفهوم خاص عن المتعاملات البنكية فهي تقبل الودائع تحت الطلب وودائع الادّخار والاستثمار طبقاً لمبدأ المشاركة في الربح.

كما تقوم بتمويل الغير في ظلّ مبدأ المشاركة في الربح أو في ظلّ أنواع أخرى من التمويل كالمرابحة، المضاربة ويعدّ بنك البركة في الجزائر نموذج لهذا النوع[4].

[1]- Ammour Ben Halima : Le système bancaire Algérien, Edition Dahlab, Alger, 1999, p.103 -104.

[2]- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.32.

[3]- السيّد هواري: إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1986، ص.4.

[4]- أسماء الحاج، فاطمة فلاح: دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية، 2013/2012.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية.

الفرع 1: وظائف البنوك التجارية.

1-1. الوظائف التقليدية:

أ- **قبول الودائع:** ويتلقى البنك ودائع من مختلف الجهات والودائع أنواع وهي:

- ودائع جارية: وهي التي يمكن لأصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- ودائع بإخطار: وفيها يخطر المودع البنك بالمدة التي يرغب فيها بسحب القرض

ب-تقديم القروض: تعتبر وظيفة أساسية في وقتنا الحاضر وهي المحرّك الأساسي للعمليات الاستثمارية، ويقوم البنك بمنح قروض عن طريق ضمانات مختلفة منها: قروض بضمان سلعة معينة، قروض بضمان أوراق مالية، قروض بضمان شخصي... الخ.

1-2. الوظائف الحديثة:

- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعاً لارتفاع وانخفاض أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير المباشر.
- تمويل التجارة الخارجية، إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية.
- تحرير الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار الأسهم وسندات الشركات المساهمة.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- خدمات بطاقة الصراف الآلي.

الفرع 2: أهداف البنوك التجارية:

2-1. هدف الربحية: يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم إيراداته أو تدنيه تكاليفه، حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية.، أمّا التكاليف فيتحمّل البنك نوعين منها: التكاليف الشغيلية (أجور العمال، مصاريف الاستغلال...) والتكاليف التجارية المالية (أرباح وبيع وشراء العملات الفوائد، العملات الدائنة...).

2-2. هدف السيولة: هي قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مُجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان[1]، لذلك نجد البنك يقوم بتوظيف أمواله في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تسيير جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب أمر ميسوراً[2].

2-3. هدف الأمان: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب الخسائر التي تزيد عن قيمة رأس مالها، فأيّ خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر[3].

بعد التعرّف على طبيعة البنوك التجارية، أنواعها، وظائفها وأهدافها التي سعى إلى تحقيق الربحية والسيولة والأمان، كما أنّ السعي لتعظيم الربح يقوم البنك إلى المخاطرة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى طبيعة الفوائد المتحصل عليها من مختلف الأنشطة التي يقوم بها البنك من خلال التعرّض على ماهية تقييم الأداء.

[1]- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص.200.

[2]- عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت)، ص.87.

[3]- طه طارق: إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، (د.د.ن)، الإسكندرية، مصر، 2000، ص.160.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء.

المطلب الأوّل: تعريف الأداء.

أصل كلمة "أداء" ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة Performare وتعني إعطاء ومنها اشتقت اللغة الانجليزية لفظة «Performance»، وقد عرّفته المنظمة العالمية للصحة الأداء بأنّه: «الدرجة التي يعمل بها تدّخل إنمائي أو شريك إنمائي وفقاً لمعايير، خطوط توجيهية محدّدة أو يحقّق بها نتائج وفقاً للخطط المعلنة»[1].

ويمكن تعريفه أيضاً: «أنّ أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف الموسومة».

الفرع 1: مفهوم تقييم الأداء:

لقد وردت مفاهيم عديدة ومختلفة من طرف الباحثين لعملية تقييم الأداء نذكر منها ما يلي:

- لقد عرّف بأنّه: «مرحلة من مراحل الرقابة الفعّالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تمّ تحقيقه فعلاً»[2].
- وهناك من يرى أنّ تقييم الأداء هو: «وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري لمستمر، ويشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أنّ النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة»[3].

---

[1]- http://wwwbrdiscussion.com/hr240.htm

[2]– د. يوحنا عبد آل آدم، د. سليمان اللوزي: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، ط1، دار المسير للنشر، عمان، 2000، ص.1999.

[3]– صلاح الدين حسن السيسي: نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص.232.

- هو نظام من خلاله يتمّ تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم[1].
- «هو مجموعة من الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي أقيمت الوحدة الاقتصادية من أجلها»[2].

ممّا تقدم نستطيع القول، بأنّ تقييم الأداء هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة ممّا يقابلها من المؤشرات المستهدفة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة.

الفرع 2: أهداف تقييم الأداء:

لعملية تقييم الأداء في المصارف التجارية أهداف عدّة ومتنوعة نحصرها فيما يلي:

- متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والمدة المحدّدة لها، ويتمّ ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء[3].
- الكشف عن نقاط الخلل والضعف في نشاط المصرف التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع حلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.
- بيان مدى كفاءة استخدام المصرف التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك.
- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المصرف التجاري عن نقاط الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف من خلال قياس إنجازات كلّ قسم أو فرع ومدى تحقيقها

[1]- أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص.283.

[2]- William M. H : Performance Appraisal in management, Heinemann, London, 1975, p.69.

[3]- ديوان الرقابة المالية: نظام تقويم الأداء بالمصارف التجارية، بغداد، 1997، ص.5.

للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتماً على رفع مستوى أداء المصارف[1].

- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية إلى أجهزة الرقابية ممّا يسهّل عملها ويمكّنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق أداء الأفضل والمتناسق[2].

الفرع 3: أهمية تقييم الأداء:[3]

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ.
- يظهر تقييم الأداء المركز الإستراتيجية للمصرف التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها.
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين أهداف وإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري.
- يوضح مدى تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري.
- يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في العمل على إيجاد نظام سليم وفعّال للاتصالات والحوافز.
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف التجاري ممّا يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.

---

[1]- Peter Shose, Money and capital markets, Homewood III. Richard D. Irwin, 1997, p.64.

[2] - William H. Bavghn and Charles E. Walker: The banker's hand, book Homewood III, Business on Irwin, 1989, p.82.

[3]– د. نصر حمود مزنان فهد: أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.28.

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء.

تتضمن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية مراحل عدّة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدّة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري.

المرحلة الثانية: مرحلة تحليل البيانات والإحصاءات، بيانات لعدّة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري.

المرحلة الثالثة: مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب والمؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف التجاري.

المرحلة الرابعة: مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى نجاح أو إخفاق الذي صاحب أداء المصرف التجاري، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف التجاري، ومن ثمّ تفسير الأسباب التي أدّت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للمصرف.

المرحلة الخامسة: مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف التجاري، وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعّة لتحقيق الأداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

[1]– د. نصر حمود مزنان فهد: مرجع سابق، ص.33–34.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في المصارف التجارية.

يعدّ اختيار مؤشرات الأداء وتركيبها من أهمّ مراحل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، وركيزة أساسية من ركائزها، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في بنائها، ودرجة تأثير كلّ منها على الآخر ونوعه.

المطلب الأوّل: الأسس الواجب توافرها في المؤشرات المالية.

تتمثل هذه الأسس فيما يلي:[1]

- أن تتسم المؤشرات بالبساطة والوضوح والابتعاد عن التعقيد، حتى يمكن فهم تلك المؤشرات وتطبيقها وتفسير نتائجها بصورة سليمة وواضحة وخالية من الأخطاء.
- أن تُراعي المؤشرات طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف التجاري والبيئة التي تحيط به وفي كلّ الاتجاهات والمستويات.
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحساب المؤشرات المالية، إذ من دون توفر تلك البيانات لا يمكن الإفادة من المؤشرات وبالتالي إخفاق عملية التقييم.
- أن تكون المؤشرات شاملة لأنشطة المصرف التجاري كافة وعدم اقتصارها على جانب أو جوانب محدّدة. فالتركيز على جانب أنشطة معينة يؤدي حتماً إلى نتائج جزئية لا تعبّر عن حقيقة الأداء في المصرف التجاري.
- إذ تعبّر المؤشرات عن خاصيّة هامّة لها تأثير الكبير والواضح في أداء المصرف التجاري مع تبيانها للتغيرات الحاصلة في نشاطه، ممّا يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء.

[1]– نصر حمود مزنان فهد: مرجع سابق، ص.54.

المطلب الثاني: خصائص المؤشرات المالية.

من أهمّ خصائص المؤشرات المالية ما يلي:[1]

- تبيّن المؤشرات المالية كفاءة المصرف التجاري في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المصرف في إنجاز الأهداف المخططة له.
- تمكّن المؤشرات المالية المصرف التجاري من التحقّق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود على المصرف بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاولها.
- تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعة للمصرف التجاري عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعة بوصفها أهدافاً، وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، والعمل على تلاقيها في المستقبل.
- تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نموّ الودائع الادخارية والتعرّف على مدى نجاح المصرف التجاري في تعبئة المدّخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- توضح المؤشرات المالية التزام المصرف التجاري بالحدود الائتمانية المقرّرة وفقاً للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة.

[1]– نصر حمود مزنان فهد: مرجع سبق ذكره، ص.54.

المطلب الثالث: هيكل المؤشرات المالية.

تصنّف المؤشرات المالية ضمن أربع (04) فروع رئيسية هي:

الفرع 1: مؤشرات الربحية:[1]

تعدّ هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء، وتندرج ضمن عدّة أنواع هي:

*** نسبة هامش الربح = [هامش الربح ÷ إجمالي الموجودات] × 100%**

هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة

يقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للمصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف التجاري، وبالعكس.

*** معدل العائد على حق الملكية = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية]× 100%**

يعدّ هذا المعدل من أهمّ مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل المصرف التجاري دائماً على زيادته بِما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحصل عليها مساهمو المصرف، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كلّ وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققها المصرف.

*** معدل العائد إجمالي الموجودات = [صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الموجودات]× 100%**

يقيس هذا المعدل نصيب كلّ وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية.

[1]– د. فايق النجار: كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، العدد الأول: المجلد الخامس والعشرون، عمّان، 2006، ص.39.

*** نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات= [صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الإيرادات]× 100%**

تبيّن هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف التجاري بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

*** نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية= [صافي الإيرادات التشغيلية ÷ إجمالي الموجودات]× 100%**
صافي الإيرادات التشغيلية = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية

يقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات للمصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية.

*** نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح = [الأرباح الموزعة على المساهمين ÷ صافي الربح بعد الضرائب]× 100%**

توضح هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للمصرف التجاري وبذلك تكون هذه النسبة مدار اهتمام كبير من المساهمين.

*** معدل العائد على الودائع = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ إجمالي الودائع]× 100%**

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كلّ وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب.

*** معدل العائد للسهم = [صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم]× 100%**

وضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من رأس مال المصرف التجاري في صافي الربح بعد الضرائب سواء في صورة توزيعات نقدية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة.

*** معدل التوزيعات النقدية للسهم = [التوزيعات النقدية على المساهمين ÷ عدد الأسهم]× 100%**

يبيّن هذا المعدل نصيب كلّ سهم من أسهم رأس مال المصرف التجاري من الأرباح الموزعة نقداً على المساهمين، وزيادة هذا المعدل تعني زيادة العوائد التي يحصل أصحاب السهم عليها، وبالعكس.

*** نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = [إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات]× 100%**

يعبّر هذا المعدل عن قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلّما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على تحقيق المصرف لقدر كبير من الإيرادات في ظلّ ما متوفر لديه من موجودات.

الفرع 2: مؤشرات السيولة:

تعدّ السيولة من أهمّ السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإنّ مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم ممّا قد يعرض المصرف للإفلاس[1].

من أهمّ مؤشرات السيولة نذكر ما يلي:

[1]– مركز البحوث المالية والمصرفية: تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد8، العدد3، 2000، ص.21.

*** نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات=[النقدية ÷ إجمالي الموجودات]× 100%**

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف ممّا يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدّة مثل السحب وخطر التمويل.

*** نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة=[إجمالي الودائع الجارية÷ إجمالي الودائع الادخارية والآجلة]× 100%**

تسمح هذه النسبة للمصرف التجاري بتحديد احتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في المصرف التجاري، وبالعكس.

*** المعدل النقدي=[النقدية ÷ إجمالي الودائع]× 100%**

يشير هذا المعدل إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى المصارف الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

*** المعدل السيولة القانونية=[(النقدية + شبه النقدية) ÷ إجمالي الودائع]× 100%**

وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على موجهة طلبات السحب من عند المودعين في المصرف ممّا يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وإنّ ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.

*** نسبة الاحتياط القانوني = [الأرصدة لدى المصرف المركزي÷ إجمالي الودائع]× 100%**

تحتفظ المصارف التجارية نسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والودائع المتحصل عليها وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي ومن دون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانونين وهذه النسبة عُرضة للتغيّر تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، ويستخدم هذا الاحتياطي البنك المركزي بوصفه وسيلة للتأثّر في حجم الائتمان المصرفي وإنّ ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية.

الفرع 3: مؤشرات ملاءة رأس المال:

تُراعي المصارف التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزم لها من أموال حتى تتمكّن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضاً لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في المصارف التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمّها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات[1]، ومن أهم مؤشرات ملاءة رأس المال ما يلي:

*** نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = [حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات]× 100%**

تبيّن هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرّره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

[1]– محمود عبد السلام عمر: لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، يناير 1996، ص.17.

*** نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = [حق الملكية ÷ إجمالي الودائع]× 100%**

تبيّن هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوضعها مصدراً من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على رد الودائع من الأموال المملوكة، وإنّ ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

*** نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = [حق الملكية ÷ إجمالي القروض]× 100%**

توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف التجاري على مقابلة الأخطار الاستثمارية في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كلّ مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كلّ نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد.

*** خطر الائتمان = [القروض المتأخرة عن السداد ÷ محفظة القروض]× 100%**

تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة المصرف في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته، لذلك يفضل دائماً أن تقل هذه النسبة إلى أقل حدّ ممكن.

*** نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية = [حق الملكية ÷ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية]× 100%**

تبيّن هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي ينجم عن الهبوط في قيمة هذه المحفظة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

الفرع 4: مؤشرات توظيف الأموال:

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه المؤشرات أداء المصارف التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه المصرف نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة[1].

ومن أهمّ المؤشرات التي تقيس كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة ما يلي:

*** معدل استثمار الودائع = [إجمالي الاستثمارات ÷ إجمالي الودائع]× 100%**

يقيس هذا المعدل مدى توظيف الودائع في المصرف التجاري، ويفيد هذا المعدل في الحكم على طبيعة سياسة المصرف فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية.

*** نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع = [إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع]× 100%**

تعدّ هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة المصرف التجاري على توظيف الودائع وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها ووضعها المصرف من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة المصرف التجاري على توظيف الأموال.

*** نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = [إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات]× 100%**

[1]– صلاح الدين حسن السيسي: نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، مصدر سابق، ص.257.

تبيّن هذه النسبة كفاءة المصرف في الاستثمار، وكلّما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها المصرف من الاستثمارات المختلفة وبذلك فإنّ هذه النسبة من بين أهمّ الذسب التي يجب على المصرف أن يراقبها باستمرار وأن يرفعها دائماً لأنّ ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل المجالات.

*** نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = [إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات]× 100%**

يوضح هذا المعدل كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء خدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

*** معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية = [صافي العائد المحصل من الأوراق المالية ÷ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية]× 100%**

يبيّن هذا المعدل مقدار العائد المتحصل عليه في المصرف التجاري نتيجة للاستثمار في الأوراق المالية، وإنّ انخفاض هذا المعدل يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعيّن النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالمصرف التجاري بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع، كما يجب تتّبع هذا العائد خلال مدة زمنية مختلفة والعمل على زيادة هذا العائد باستمرار.

*** معدل توظيف الموارد = [إجمالي الاستثمارات ÷ (إجمالي الودائع+حق الملكية)]× 100%**

يبيّن هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه المصرف التجاري من أموال في نشاطه المالي، ويعدّ هذا المعدل من المؤشرات المهمة لتوضيح سياسة المصرف في التوظيف.

*** معدل إقراض الموارد = [القروض والسلفيات ÷ (إجمالي الودائع+حق الملكية)]× 100%**

يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه المصرف التجاري من قروض وسلفيات من مصادر التمويل الخار جية والذاتية، وبذلك فإنّ هذا المعدل يشير على نمط السياسة الإقراضية للمصرف التجاري.

*** معدل العائد على إجمالي محفظة القروض = [الفوائد المحصلة من القروض ÷ إجمالي القروض]× 100%**

يبيّن هذا المعدل نسبة الفوائد المستحصلة من نشاط المصرف التجاري في مجال الإقراض إلى إجمالي القروض التي قدمها المصرف، وكلما ارتفع المعدل دلّ على تحقيق عوائد أكبر للمصرف التجاري.

*** معدل مساهمة المصرف التجاري في مصارف وشركات تابعة = [القيمة الاسمية للأسهم في مصارف وشركات تابعة ÷ (رأسمال + الاحتياطات)]× 100%**

يوضح هذا المعدل مدى امتلاك المصرف التجاري للأسهم في المصارف أو شركات أخرى، ويحدد المصرف المركزي مدى امتلاك المصارف التجارية للأسهم بما لا يزيد عن نسبة مئوية معينة من رأس المال المصدر للمصرف أو الشركة، وبشرط لا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكها المصرف التجاري في هذه الشركات مقدار رأس ماله المصدر واحتياطاته.

خاتمة الفصل:

يتميّز موضوع تقييم الأداء بأهمية الإستراتيجية في استمرارية المشروع على المدى الطويل، كما نزداد أهميته مع ازدياد متطلبات الشفافية التي تتطلبها القوانين والتشريعات الحديثة، بهدف تعزيز الوعي لدى المستثمرين حول أداء المنشآت، وحماية لممتلكاتهم وثرواتهم، لذلك يعتبر موضوع تقييم أداء البنوك عملية ضرورية وملّحة، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد، وذلك في ظلّ التحدّيات والتغيرات المستمرة.

وحيث أنّ نتائج أعمال البنوك تهمّ أطراف عديدة، فإنّه يمكن قياس أداء هذه البنوك من خلال تحليل بعض المؤشرات المحاسبية والاقتصادية للبيانات المالية، للتحقق من مدى قدرتها على تحقيق أهدافها في البقاء، والنمو وتحقيق أهداف المالكين، وتوقعات كلّ الأطراف المعنية باستمرارية الأداء الجيّد للبنوك، سواء كانوا مساهمين أم مقرضين أم مستثمرين أم عملاء أم مديرين أم جهات رقابية أم غيرها.

فإنّ هدف هذا الفصل هو تناول الإطار النظري لتقييم وقياس الأداء البنكي. أمّا الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في مذكرتنا هذه سوف سنتطرق لها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة لتقييم الأداء

مقدمة الفصل:

إنّ موضوع تقييم أداء البنوك التجارية تمّ التطرق له من طرف العديد من الباحثين، ومع ذلك يبقى موضوع الساعة، فالبنوك التجارية تستعمل مؤشرات كثيرة وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنك لقياس أدائها.

من خلال هذا العمل، البنك يتوصل إلى نتائج قد يكون بعضها مقبول والبعض الآخر غير مقبول، ومن ثمّ تتمّ المراجعة وتصحيح ما أمكن وذلك باتخاذ قرارات مناسبة.

التجارب السابقة تساعد كثيراً على معرفة ما تمّ من عمل وبحوث في هذا الميدان.

I. الدراسات العربية:

- **الدراسة الأولى:** دراسة الباحث إياد فاضل التميمي، باحث ثائر عدنان قدومي.

«تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية الفترة (1998-2002)».

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على مستوى الأداء المالي لعيّنة من البنوك التجارية الأردنية وهي البنوك الاستثمارية الأردنية خلال السنوات (1998-2002) وذلك باستخدام النسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك لمعرفة مستوى أدائها مقارنة مع مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الأخرى العاملة في السوق الأردني خلال سنوات الدراسة.

ولغرض تحقيق هذه الدراسة تمّ استخراج متوسط المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم نشاط البنوك الاستثمارية عيّنة الدراسة وكفاءة تشغيل رأسمالها ونسب ربحيتها، كما تمّ استخراج المتوسط للمؤشرات ذاتها لأحد عشرة بنكاً يمثلون مجتمع الدراسة، ثم تمّت المقارنة فيما بين المتوسطين وخاصة الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، نذكر منها:

- ضعف إدارة الأموال واستخدامها لدى البنوك الاستثمارية الأردنية يتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في كمية النقد الذي تحتفظ به البنوك سواء في صندوق البنك أو لدى البنوك الأخرى.
- إنّ البنوك الاستثمارية الأردنية مُدركة لطبيعة عملها الذي يتطلب منها التوسع في الاستثمار في الأوراق المالية، وعملت على تنمية محافظها الاستثمارية خلال سنوات الدراسة.
- مثلت الودائع وما في حكمها الغالبية العظمى من مصادر التمويل للبنوك الاستثمارية الأردنية ممّا يدلّ على الثقة الكبيرة التي تتمتع بها هذه البنوك في السوق المحلي والخارجي.
- كانت قيمة الديون معدومة لدى البنوك الاستثمارية الأردنية منخفضة جداً مقارنةً مع حجم الأموال المستثمرة في التسهيلات الائتمانية.
- حققت البنوك الاستثمارية الأردنية ربحاً صافياً خلال سنوات الدراسة تراوح في المتوسط ما بين (1,5-2,1) مليون دينار.
- كان معدل العائد على رأس المال المدفوع للبنوك عيّنة الدراسة يتراوح بين (0,08%-0,11%) خلال السنوات (1998-2002) ممّا يشير إلى خسارة فرصة استثمارية في تحقيق الإيرادات متمثلة بالفوائد المصرفية المدفوعة من البنوك الأخرى على الودائع الثابتة الخالية من المخاطر.

❖ **الدراسة الثانية:**

«تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة "».

الباحث طارق عبد العال حماد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

تتطرق هذه الدراسة تقييم أداء البنوك الحاجة إلى المعلومات وتفسيرها، تحليل العائد والمخاطرة للبنوك التجارية ودراسة القوائم المالية لبنك التجاري والإفصاح عنها وكذا أهمية إعداد التدفقات النقدية ومؤشرات العائد والمخاطرة وتوصل في دراسته إلى ضرورة:

- الحاجة إلى المعلومات وتفسيرها.
- تحليل العائد والمخاطرة.
- تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية في مصر.
- إعداد قائمة التدفقات النقدية للبنوك.

❖ **الدراسة الثالثة:**

« دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة»

الباحث هشام حريزي، الباحث رايس عبد الحق، الباحث دبابش عبد المالك، الناشر: مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

ساهمت هذه الدراسة في توضيح أهم التطورات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ونبرز العلاقة بين البنوك الأجنبية والمتعاملين الاقتصاديين توضيح طريقة تقييم البنوك عن طريق القوائم والنسب المالية.

وهدفت هذه الدراسة إلى التطرق لأهمّ الأنشطة والتقنيات البنكية المستخدمة في المجال المصرفي وتقييم أداء البنوك الأجنبية من خلال الربحية المحققة والمخاطرة، اكتشاف الدور الحقيقي للبنوك الأجنبية في الجزائر، التعرّف على أداء البنوك الأجنبية من حيث العائد والمخاطرة. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراجها فيما يلي:

- عرف العمل المصرفي تطورات عديدة منذ العصور القديمة وتطور هذا الأخير عبر عدّة فترات، كان لكلّ منها جوانب وآثار على اقتصاديات الدولة.
- يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات حديثة النشأة والتي عرفت بطرقها التقليدية في تمويل وقلة حرفيتها في المجال المصرفي والمالي.
- يعتبر قانون النقد والقرض نقطة تحوّل هامّة للنظام المصرفي الجزائري، حيث جاء هذا الأخير بعدّة مستجدات ساهمت في تطوير هذا الجهاز.
- تعرف البنوك الأجنبية في الجزائر زيادة مستمرة في عددها، حيث وصلت إلى أكثر من 12 بنكاً مع نهاية سنة 2010.
- إنّ تقييم الأداء لبنك الخليج الجزائر وملاحظة التطورات التي عرفها منذ نشأته، سمح لنا بالتعرّف على الدور المتزايد لهذا النوع من البنوك في المساهمة في الاقتصاد الوطني.

❖ **الدراسة الرابعة:**

دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان: «**تحليل نظام تقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي- دراسة حالة بنك فلسطين (2004-2007)-**»

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، بالإضافة إلى زيادة كفاءة وفعّالية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين. ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث المنهج الاستنتاجي في جمع المعلومات والبيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع مشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم

المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة واستخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني، وذلك خلال الفترة (2004-2007). وقد توصل الباحث إلى النتائج منها:

- تطبيق نظام المصرفي الأمريكي.
- تقييم المصارف الفلسطينية.
- تبيين أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في المراجعة والمراقبة للمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

❖ **الدراسة الخامسة:**

دراسة يوسف بوخلخال بعنوان: «**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعّالية نظام الرقابة على البنوك التجارية (2008-2009)**».

الدراسة عبارة عن مقال في مجلات الباحث، العدد 10، 2012، جامعة الأغواط، الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة إلى أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية، وذلك من أجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل شفافية أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك، والتأكد من وجود نظام سليم وفعّال قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح وضعف في أنظمة العمل المصرفي، بالإضافة أنّه نظام داعم للرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.

❖ **الدراسة السادسة:**

دراسة الباحث علي منصور محمد بن سفاع بعنوان: «**تقييم الأداء باستخدام نموذج Camels- دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات (2003-2007)**»، مقال في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج Camels على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك وتقييم كفاءة الأداء البنكي، وقد اعتمد الباحث في دراسته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك والتي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماده على نموذج Camels، ومن بين النتائج التي خلص إليها:

- يعدّ تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أيّ منشأة، وتقييم إنجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياساً بِما هو متاح لديها من إمكانيات.

❖ **الدراسة السابعة:**

دراسة عبد الرضا حمودي بعنوان: «**مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها، مؤشرات الحيطة الجزئية مثل معيار Camels ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي**».

وتمّ تطبيق هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة إمكانية تعرّضه لأزمات مالية قبل وقوعها، وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسته، ومن بين الاستنتاجات التي تحصّل عليها:

- ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية كونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككلّ من الوقوع في الأزمات.

❖ **الدراسة الثامنة:**

دراسة بعنوان: «**تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي- دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري**». الباحث لطيف زيود والباحث ماهر الأمين، جامعة شرين، سوريا، 2005.

يعتبر موضوع تقويم أداء المصارف ذا أهمية عالية في ظلّ التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي، لأنّ القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة على آلية العمل المصرفي، لذلك اعتبر التحليل المالي من أهم أساليب تقويم الأداء لأنّه يوفر المؤشرات المالية التي تخدم عملية التخطيط والتقويم والرقابة، ويضع الأسس السليمة للتفكير في رسم الخطط المستقبلية، وتقويم أداء المصرف الصناعي يهدف إلى دراسة النشاط المنفذ، ويحدّد نقاط القوة والضعف في النظام المحاسبي المصرفي، بحيث يوضح مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديها بالشكل الأمثل.

ومن بين النتائج المتحصل عليها:

- المصرف الصناعي مصرف خدمي يعتمد في ممارسة نشاطه على أموال الغير بدلاً من أمواله الخاصة.
- ارتفاع رصيد الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية المدنية تشل حركة توظيفها لدى المصرف، هذا ما دفع المصرف إلى الاعتماد على مصادر أخرى غير الودائع في عمليات الإقراض.
- التدني الكبير في رصيد حقوق الملكية للمصرف الصناعي بالرّغم من أنه المصرف المتخصص الذي يدعم الصناعة والاستثمار في سوريا على اختلاف أنواعها.

- سيطرة الجهود على النظام المصرفي فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ومقررات لجنة بازل بالرّغم من مضي زمن طويل نسبياً على صدورها.
- القوائم المالية معدّة في المصرف وفقا لتعليمات والبيانات الواردة بالنظام المحاسبي الموّحد، لكنّها غير متجانسة مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية، من ناحية العرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية.

❖ **الدراسة التاسعة:**

دراسة بعنوان: «**تقييم أداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج Camel (دراسة تحليلية مقارنة)**». الباحث راغب الغصن ومحمد عمار شواتي، جامعة شرين، سوريا، كلية الاقتصاد، 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية ومقارنته باستخدام المؤشرات المالية الخمسة لنموذج "Camel" المتمثلة بـــ: مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر جودة الإدارة، مؤشر إدارة الربحية ومؤشر إدارة السيولة، وذلك بهدف اكتشاف أيٌّ من المصرفيين الإسلامي أو التقليدي حقق أداء أفضل من الآخر، بالإضافة إلى دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء، ولتحقيق هذا الغرض تمّ اختيار جميع المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية، وتمّ توظيف اختبار لدراسة النسب المالية وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر مؤشرات الأداء المالي منفردة ومجتمعة على مستوى ثقة العامة. توصلت الدراسة إلى تحقيق المصارف التقليدية لأداء مالي أفضل من المصارف الإسلامية وإلى أنّ مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء في المصارف الإسلامية نشأ بشكل رئيسي من الأداء المالي المتحقق لها على عكس ما تمّ التوصل إليه بالنسبة للمصارف التقليدية.

1. أظهرت نتائج الدراسة تفوّق المصارف التقليدية على الإسلامية في الأردن من ناحية مؤشر كفاية رأس المال، إدارة الربحية وإدارة السيولة مقابل تحقيق المصارف الإسلامية لأداء أفضل في كلّ من مؤشر جودة الأصول وجودة الإدارة، وعند إجراء التقويم النهائي لجميع المؤشرات تبيّن أنّ المصارف التقليدية تصدّرت المركز الأوّل في القطاع المصرفي الأردني.

❖ **الدراسة العاشرة:**

« **نموذج مقترح لقياس وتحليل أثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن**»، الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي والدكتور عبد الله صلاح جردان، 2007.

بحثت الدراسة في أثر كلّ من مؤشرات المحاسبية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA على القيمة السوقية للبنوك التجارية الثلاثة عشر، والمُدرجة في سوق عمان المالي، وذلك بغرض التوصل لبناء نموذج يمكن من خلاله تقييم أداء هذه البنوك بما يؤدي إلى تحسين القرارات الاستثمارية، ومن ثمّ التأثير على أسعار أسهم هذه البنوك.

أجريت الدراسة على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من عام 2001-2007 ، واعتمدت في ذلك على تحليل التقارير المالية لهذه البنوك.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

1. وجود تأثير للمؤشرات المحاسبية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA على القيمة السوقية للبنوك التجارية.

2. بيّنت النتائج تفاوت القدرة التفسيرية للمؤشرات المحاسبية والقيمة الاقتصادية المضافة EVA.

3. توصلت الدراسة إلى بناء نموذج مكوّن من أربعة عوامل يمكن الاعتماد عليه وبدرجة ثقة عالية في تفسير التغيّر في القيمة السوقية للبنوك، ويحتوي كلّ عامل منها على عدد من المؤشرات تتميز بوجود ارتباط ذاتي عالٍ بينها.

ضرورة تبني نموذج الدراسة لتقييم حقيقة الأداء المصرفي سواء من قِبل المستثمرين، أو من قِبل البنك المركزي ضمن عملية التقييم المصرفي أو من قبل البنوك العاملة للإفادة من النموذج في التخطيط الإستراتيجي والتركيز على النشاطات في تحسين الأداء، ممّا يعمل على تعزيز المركز التنافسي لهذه البنوك.

II. الدراسات الأجنبية:

1- دراسة قامت بها **Oexaminer Rientation** حول «**نظام تقييم المصرفي Camels بالتطبيق على حالة بنك كويكر بأمريكا عام 1998**»، وقد تناولت الدراسة مناقشة مقومات نظام التقييم والأسس التي يتعيّن توافرها لقياس مدى فعّالية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف في أداء البنك، وخلصت الدراسة إلى عدّة نتائج وتوصيات تتعلق بسبل معالجتها والحدّ من المخاطر المحيطة بالبنك.

2- دراسة معدّة من قبل وكالة التنمية الدولية الأمريكية USRID عام 1999 **حول «مشكلات التعامل مع البنوك في فلسطين»**، وذلك في ضوء التقييمات المعدّة على هذه البنوك، وقد حدّدت الدراسة مضمون أوامر التصحيح اللازمة للتعامل مع البنوك التي تعاني من بعض المشكلات والمصنفة بالمستوى الثالث، مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على البنوك الأخرى التي يتدنى تصنيفها إلى المستوى الرابع والخامس، وأخيراً تؤكد الدراسة أهمية تبني نظام التقييم المذكور كأداة مساعدة تساهم في أحكام الرقابة على البنوك.

3- دراسة Kosmidou & Zopounidis (2008):

« Measurement of Bank Performance in Greece ».

أجريت الدراسة لتقييم أداء وكفاءة عيّنة مكونة من 30 بنكاً في اليونان باستخدام مجموعة من المؤشرات المحاسبية، أظهرت النتائج تحسن أداء البنوك التجارية باستخدام المؤشرات السابقة وبالتالي فقد أصبحت أكثر منافسة وأعظم ربحية، كما عملت على ترتيب البنوك إلى بنوك كبيرة وأخرى صغيرة، وأوصت بإمكانية استخدام النتائج السابقة لتحليل قوة وضعف البنوك مقارنة مع منافسيها.

4- دراسة Fiordelisi (2005):

«Shareholder value and the clash in performance measurement: are Banks special».

بحثت الدراسة في أيّ من المؤشرات تقييم الأداء (القيمة الاقتصادية المضافة EVA ومجموعة من المؤشرات المحاسبية) أكثر ارتباطا بتعظيم ثروة المساهمين وذلك لقطاع البنوك الإيطالية المدرجة في السوق المالي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ صافي الدّخل NI والدّخل المتبقي RI لديهما أعلى محتوى معلومات نسبة إلى مؤشرات تقييم الأداء الأخرى، وإلى تفوق المحتوى المعلوماتي القيمة الاقتصادية المضافة EVA على كلّ المؤشرات تقييم الأداء الأخرى من حيث الارتباط بتعظيم ثروة المساهمين في قطاع البنوك.

5- دراسة Fiordelisi & Molyneux (2007):

«Value Creation in Banking».

أجريت الدراسة بهدف تقييم أداء البنوك الأوروبية لتحديد محددات توليد القيمة للمساهمين، وذلك طبقا لمجموعة من المتغيرات أهمّها:

- الكفاءة في إدارة التكاليف، الأرباح، تكاليف الموظفين، كفاءة القروض، الإيداعات، هيكل السوق، الهيكل المالي، واستخدمت القيمة الاقتصادية المضافة EVA كمتغير تابع مثلا (Proxy) عن تعظيم القيمة لمساهمي هذه البنوك، وقد أجرت عدّة تعديلات على صافي الدّخل التشغيلي NOPAT وعلى رأس مال المستثمر Invested Capital (IC) لتناسب القيمة الاقتصادية المضافة EVA: الكفاءة في إدارة الأرباح والتكاليف، معدل نموّ القروض والإيداعات، التمركز السوقي Market، وتكاليف الموظفين، بينما تتأثر القيمة عكسياً مع حجم الرافعة (Povrage)، فالبنوك التي تنخفض لديها حجم الرافعة تولد قيمة أكبر للمالكين عن البنوك التي ترتفع لديها حجم الرافعة.

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تمّ إجرائها في مجال الدراسة، نجد أنّ هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدّة جوانب من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، فبعض الدراسات تجد أنّ معيار ونموذج Camels قادر على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك.

وبعض الدراسات الأجنبية أكّدت أنّ القيمة الاقتصادية المضافة EVA هي أقوى مؤشر يقيس أداء البنوك تليه مؤشرات تقييم الأداء المحاسبية.

ولقد أجمع الجميع على أنّ هذه المؤشرات الحديثة هي أفضل بكثير من المؤشرات التقليدية، ومع ذلك تظلّ عملية تقييم أداء البنوك عملية لا يقدر البنك الاستغناء عنها.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية لتقييم الأداء حول البنك الوطني الجزائري (BNA)

مقدمة الفصل:

بعد دراستنا في الفصلين الأوّل والثاني عن تقييم عامّة وتقييم الأداء البنكي خاصّة، وعن أهمّ المؤشرات المستعملة في البنوك من أجل هذا الغرض، وكذلك عرض أهمّ الدراسات السابقة والميدانية في هذا المجال.

سنحاول في هذا الفصل بعد التربص الذي قمنا به إسقاط كلّ ما رأيناه في الجانب النظري من خلال تقييم ناشط في الجزائر (البنك الوطني الجزائري BNA) خلال سنوات 2014، 2015، 2016، وذلك بتحليل القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وخارج الميزانية، وكذلك نقوم بدراسة بعض المؤشرات والمعايير المستعملة في عملية التقييم في البنك.

المبحث الأوّل: نبذة عن البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري.

هو أوّل بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخّصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصّص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

ولقد تمّ إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري في سنة 1982 وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

وبموجب قانون 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توحيد المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

1) خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قِبلها.

2) حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

3) حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

وبموجب قانون 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاماً أساسية من بينها: انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجّه إلى التسيير الذاتي

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

البنك الوطني الجزائري أوّل بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 5 سبتمبر 1995.

في شهر جوان تمّ رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري مكن 1460 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري[1].

المطلب الثاني: نشاط البنك الوطني الجزائري.

يهدف تحقيق التوازن المالي وسعياً منه لتقليص خطر تركيز محفظته بتعامل البنك الوطني الجزائري مع عدّة زبائن، حيث عمد لتمويل مختلف القطاعات، كما قام أيضا بتوزيع أمواله على فترات متباينة بين الأجل القصير والمتوسط من جهة، وبين التمويل المباشر (قروض الصندوق) والتمويل الغير مباشر.

[1]- على الموقع الإلكتروني: http://www.bna.dzindex.php/ar/
تاريخ الدخول: 2018/03/03، على الساعة: 12:30.

وتتمثل أهم المؤسسات المتعاملة مع BNA عموماً هي:

1- المؤسسات العمومية: من أهمها كلّ من:

- مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية.
- المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدة.
- المؤسسة الوطنية للغاز والكهرباء.
- المؤسسة المختصة في إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية.
- مؤسسات إنتاج الآجر، الخزف، الألمنيوم....
- مؤسسات استيراد وتقديم خدمات الحاسوب.
- المؤسسات المختصة في إنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية.

2- المؤسسات الخاصّة: إذ تتمثل أغلبيتها في المهن الحرة، وعموما يتمّ حصرها في الآتي:

- مؤسسة إنتاج العصير Flash
- وكالة السفر.
- المطبعات ودور النشر.
- فروع التجميل والحلاقة.
- الأطباء العامون، الأطباء المختصين، والصيادلة.
- الفروع المختصة في أشغال البناء.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري BNA:[2]

يمكن تقديمه في الشكل الآتي:

[1]- على الموقع: http://www.econedfot.blogspot.com/2015/01/bna.

[2]- على الموقع: www.bna.dz/index.php/ar

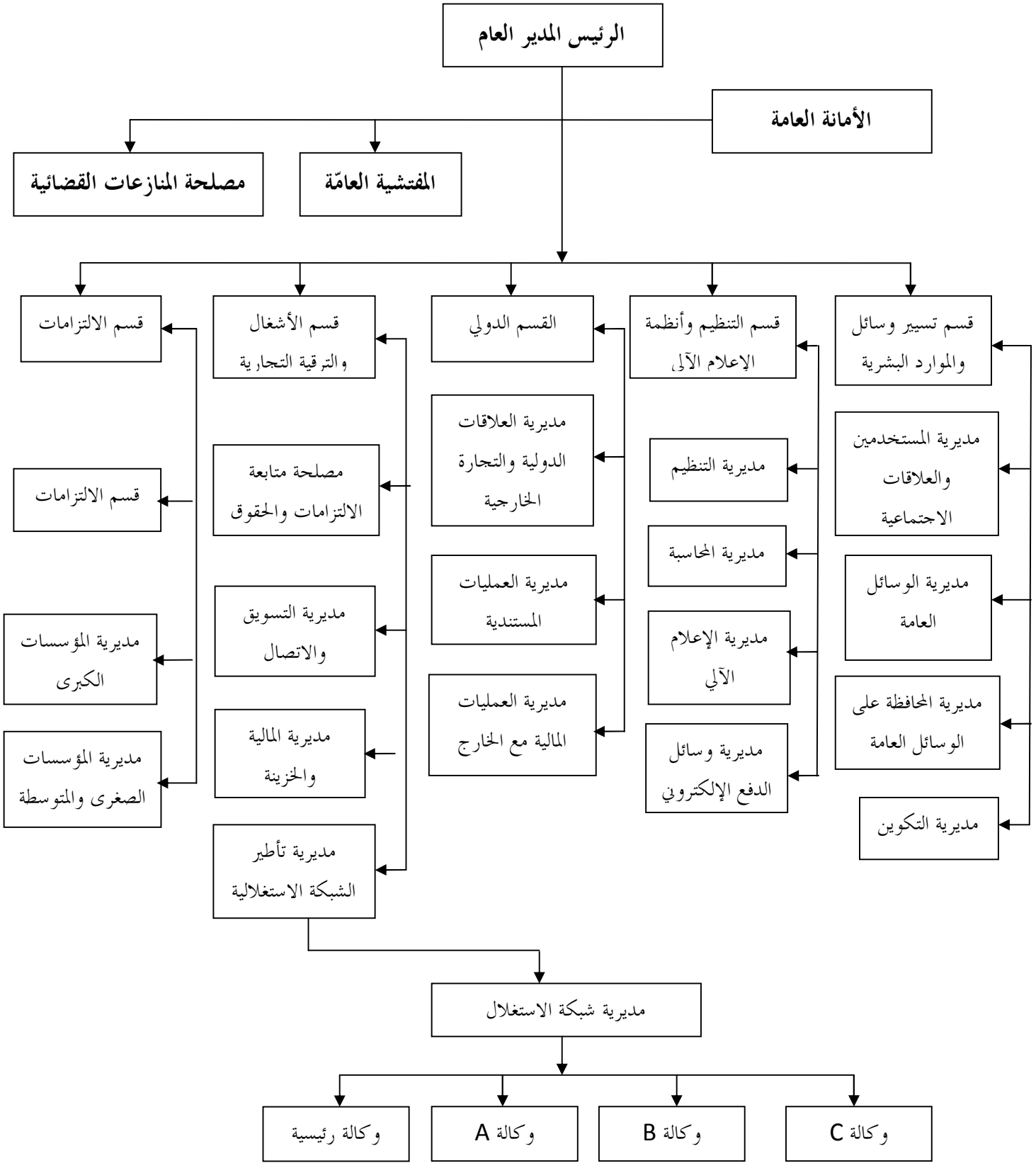
الرئيس المدير العام
الأمانة العامة
المفتشية العامّة
مصلحة المنازعات القضائية
قسم تسيير وسائل والموارد البشرية
قسم التنظيم وأنظمة الإعلام الآلي
القسم الدولي
قسم الأشغال والترقية التجارية
قسم الالتزامات
مديرية المستخدمين والعلاقات الاجتماعية
مديرية الوسائل العامة
مديرية المحافظة على الوسائل العامة
مديرية التكوين
مديرية التنظيم
مديرية المحاسبة
مديرية الإعلام الآلي
مديرية وسائل الدفع الإلكتروني
مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
مديرية العمليات المستندية
مديرية العمليات المالية مع الخارج
مصلحة متابعة الالتزامات والحقوق
مديرية التسويق والاتصال
مديرية المالية والخزينة
مديرية تأطير الشبكة الاستغلالية
قسم الالتزامات
مديرية المؤسسات الكبرى
مديرية المؤسسات الصغرى والمتوسطة
مديرية شبكة الاستغلال
وكالة رئيسية
وكالة A
وكالة B
وكالة C

الشكل رقم (3-1):

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لتقييم أداء البنك من خلال القوائم المالية.

المطلب الأوّل: القوائم المالية للبنك التجاري قيد الدراسة.

الفرع 1: الميزانية

جدول رقم (3-1): الأصول

بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	308802293	240168472	325840983	305734845
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	174	212	219	238
أصول مالية جاهزة للبيع	218564490	230569742	234935457	788082331
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	168432097	133210394	503338888	166797057
سلفيات وحقوق على الزبائن	1315847592	1831665625	1515052812	1384912137
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14032319	14032319	14043819	14043819
الضرائب الحالية- الأصول	8541311	12678581	9352557	10929186
الضرائب المؤجلة- الأصول	685352	643381	765351	715320
أصول أخرى	37125605	39924437	29769699	78034835
حسابات التسوية	73510839	77806314	44652322	49986094
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء	17115360	17467981	19477640	22813283
عقارات استثمارية				
الأصول الثابتة المادية	22825562	22190063	21621980	21150516
الأصول الثابتة غير المادية	210322	261760	229492	171517
فارق الحيازة				
إجمالي الأصول	**2185693316**	**2620619206**	**2719081219**	**2843371178**

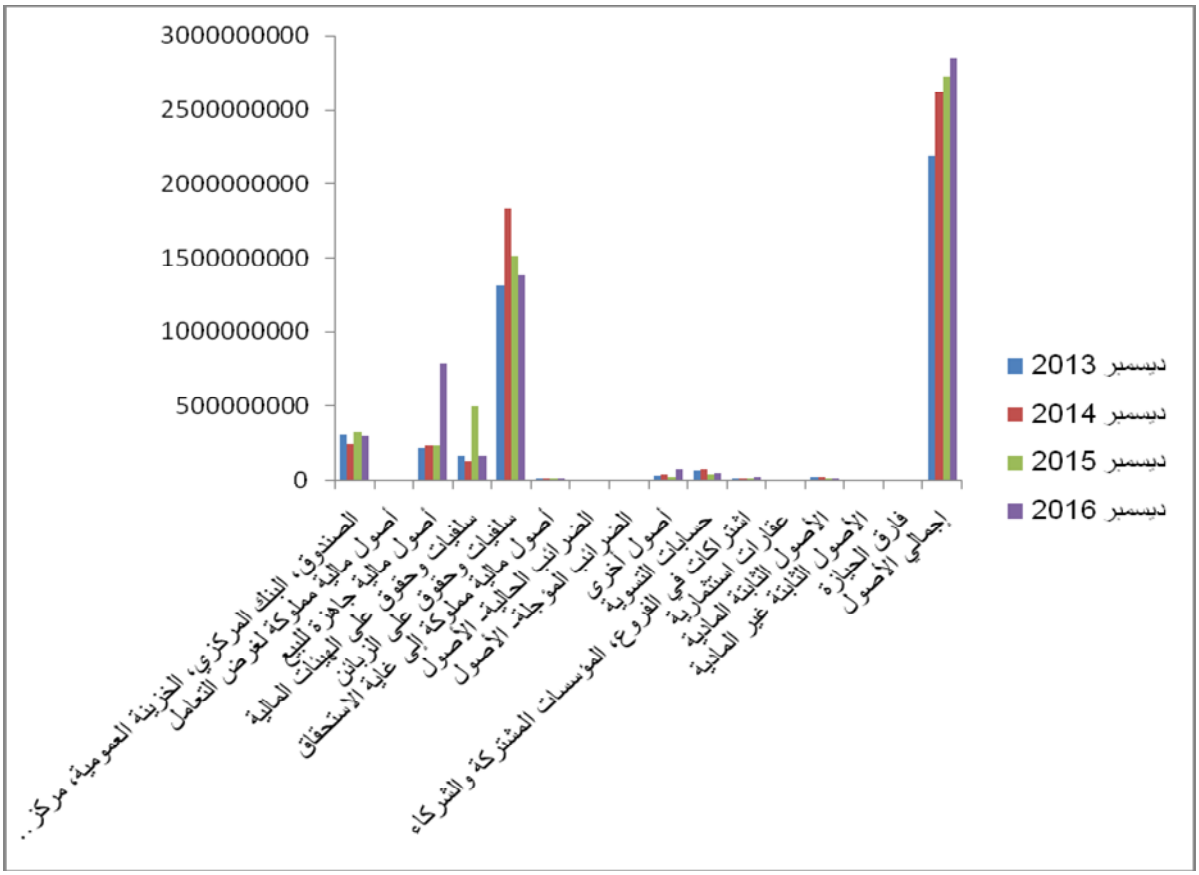
3000000000
2500000000
2000000000
1500000000
1000000000
500000000
0
ديسمبر 2013
ديسمبر 2014
ديسمبر 2015
ديسمبر 2016
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز..
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
أصول مالية جاهزة للبيع
سلفيات وحقوق على البنوك المالية
سلفيات وحقوق على الزبائن
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
الضرائب الحالية الأصول
الضرائب المؤجلة الأصول
أصول أخرى
حسابات التسوية
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء
عقارات استثمارية
الأصول الثابتة المادية
الأصول الثابتة غير المادية
الأصول
فارق الحيازة
إجمالي الأصول

الشكل رقم (3-2)

جدول رقم (3-2): خصوم

بآلاف الدينار الجزائري

الالتزامات	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016
البنك المركزي				340355168
ديون تجاه الهيئات المالية	33893136	162789197	419633547	195741959
ديون تجاه الزبائن	1498338492	1742545916	1732218308	1673844881
ديون ممثلة بورقة مالية	17347240	18698362	19020482	14245846
الضرائب الجارية- خصوم	12544548	9958741	12143540	12418096
الضرائب المؤجلة- خصوم	277993	389090	533280	535633
خصوم أخرى	288402920	288693599	107120613	140671583
حسابات التسوية	56272155	91192610	64619063	79065313
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	11440741	23990196	33960614	38172236
إعانات التجهيز- إعانات أخرى للاستثمارات				
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	50697710	68044201	91380217	92063068
ديون تابعة	14000000	14000000	14000000	14000000
رأس المال	41600000	41600000	41600000	41600000
علاوات مرتبطة برأس المال				
الاحتياطات	98985363	106245349	131029808	155567323
فارق التقييم	11807601	2562137	2458804	6155252
فارق إعادة التقييم	14122289	14122289	14122289	14122289
ترحيل من جديد (+/-)	5703142	5703142	5703139	5703139
نتيجة السنة المالية (+/-)	30259286	29784457	29537515	31419896
مجموع الخصوم	**2185693316**	**2620619286**	**2719081219**	**2843371178**

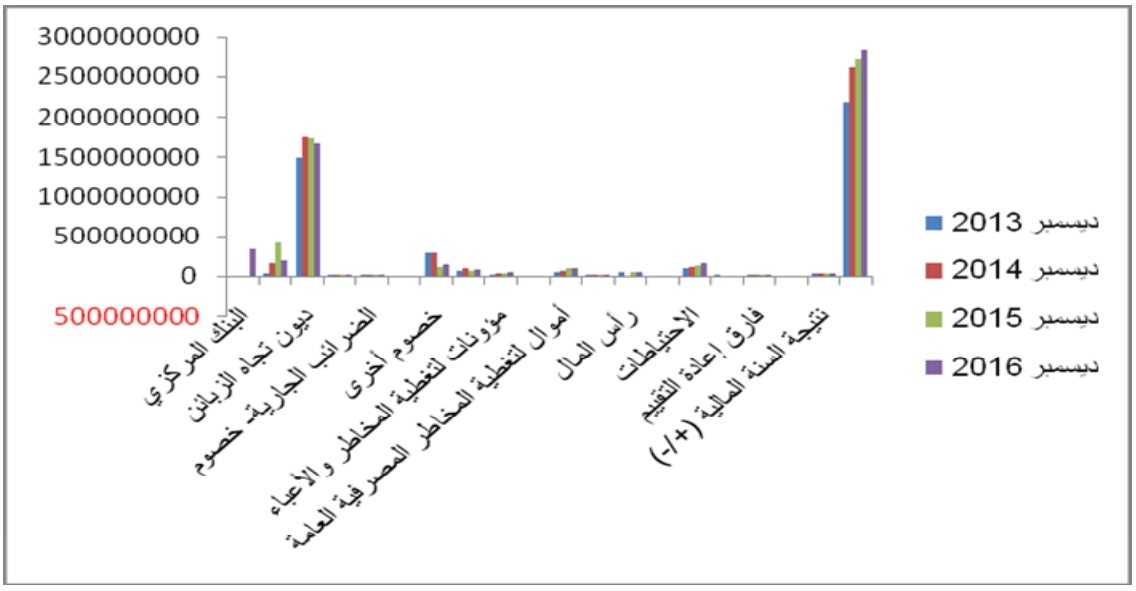

الشكل رقم (3-3)

الفرع 2: حساب النتائج

جدول رقم (3-3): بآلاف الدينار الجزائري

الالتزامات	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016
+ فوائد ونواتج مماثلة	95134347	111560106	140202778	129177236
- فوائد وأعباء مماثلة	-18889225	-24588757	25634023-	27955586-
+ عمولات (نواتج)	1916186	1785268	2060095	2685271
- عمولات (أعباء)	-56746	-47262	156343-	81443-
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	12	19	22	35
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	286386	265133	35661	468723-
+ نواتج النشاطات الأخرى	105074	132073	153871	214322
- رسوم للأنشطة الأخرى	-2489		20814-	12287-
صافي الدّخل المصرفي	**78493545**	**89106580**	**116641247**	**103558825**
- أعباء استغلال عامة	-14363625	-15871056	18353445-	22787304-
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-1227432	-1325244	1377532-	1415820-
الناتج الإجمالي للاستغلال	**62902488**	**71910280**	**96910270**	**79355701**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-36360311	-74801315	59647052-	56431055-
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	16233068	42787301	4440056	20965730
ناتج الاستغلال	**42775245**	**39896266**	**41703274**	**43890376**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى				
+ العناصر غير العادية (نواتج)	142525			
- العناصر غير العادية (أعباء)	-113236	-153068		
ناتج قبل الضريبة	**42775245**	**39896266**	**41703276**	**43890376**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-12544548	-9958741	12165759-	12470480-
الناتج الصافي للسنة المالية	**30259986**	**29784457**	**29537515**	**31419896**

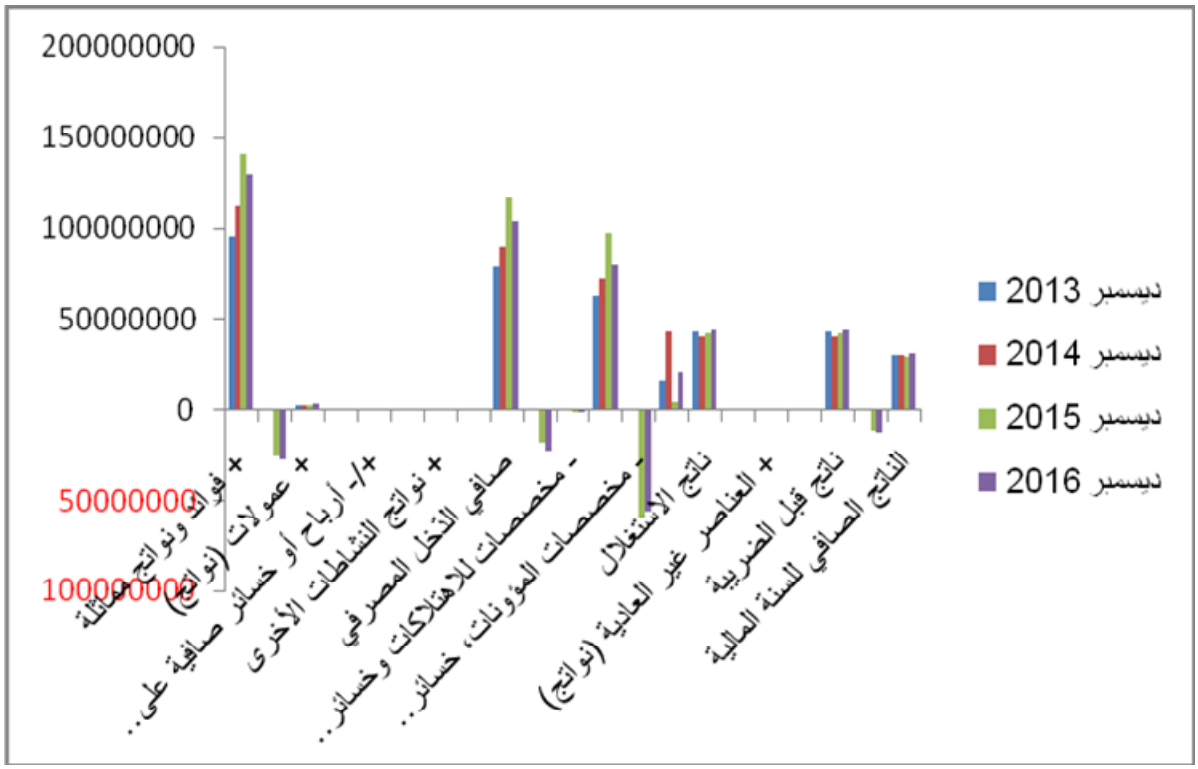

الشكل رقم (3-4)

الفرع 3: خارج الميزانية

جدول رقم (3-4):

بآلاف الدينار الجزائري

الالتزامات	ديسمبر2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016
الالتزامات المقدمة	1007845590	1201719003	1129826423	873975119
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	10747645	25797563	6080789	10451808
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	298401621	328584847	332213411	274487762
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	428354678	568253621	508441444	317972415
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	270341646	279082972	283090779	271063134
التزامات أخرى ممنوحة				
التزامات محصل عليها	**988423684**	**1096270618**	**1108724815**	**995757495**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية				
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	423128111	530975045	543429242	430461923
التزامات أخرى محصل عليها	565295473	565295573	565295573	565295572

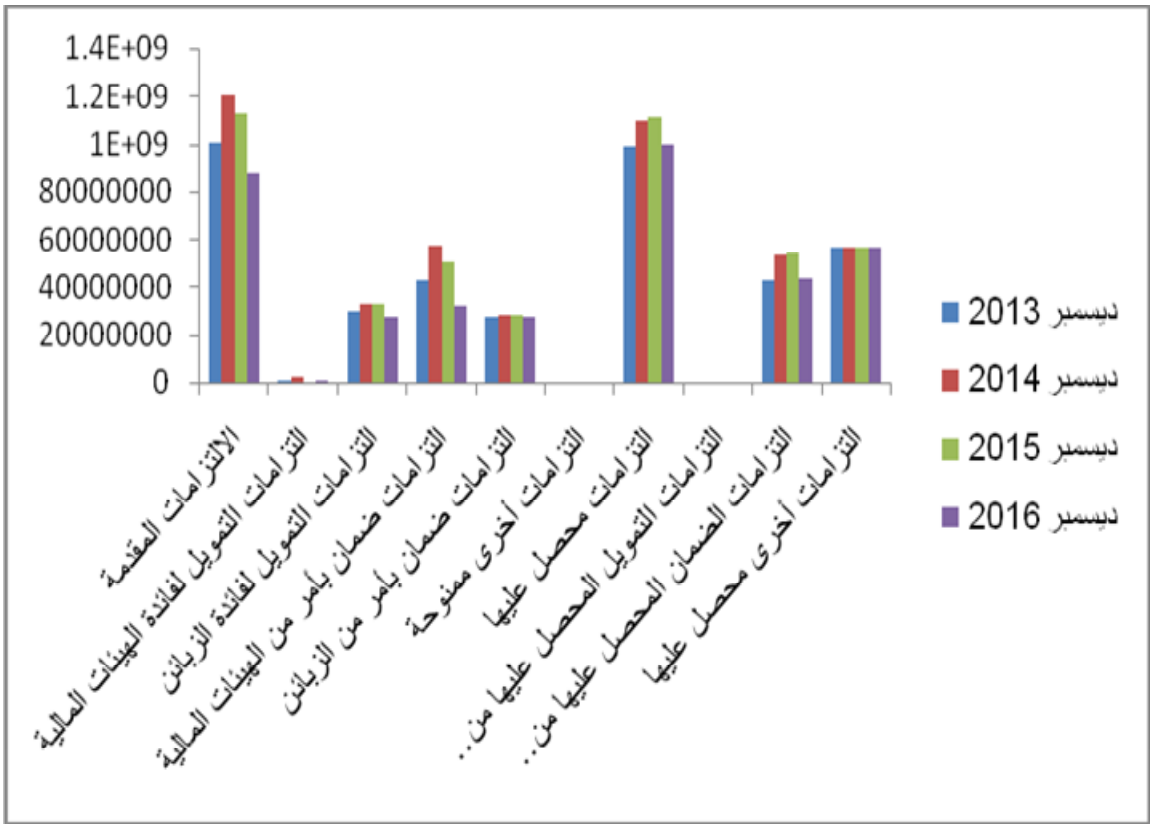

الشكل رقم (3-5)

المطلب الثاني: المجاميع الكبرى

1- الميزانية:

- **الأصول:**

الجدول رقم (3-5):

الأصول	2013		2014		2015		2016	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
حسابات عمليات الخزينة والعمليات البنكية	527540	24,08%	549014	20,97%	560994	%20.63	1094054	%38.47
حسابات الزبائن	168432	7,8%	55145	2,1%	503338	%18.52	166797	%5.86
حسابات محفظة السندات وحسابات التسوية	1449740	66,32%	1976748	75,43%	1613633	%59.34	1538619	%54.12
القيم الثابتة	40150	1,8%	39918	1,5%	41327	%1.51	44134	%1.55
المجموع	2185686	100%	2620614	100%	2719292	%100	2843604	%100

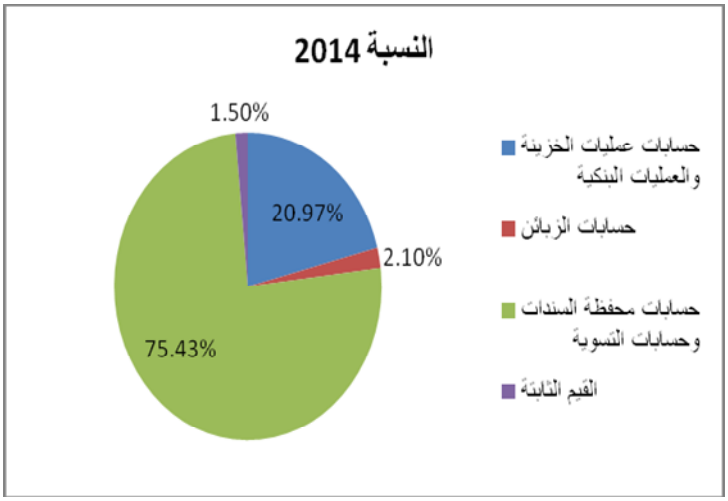

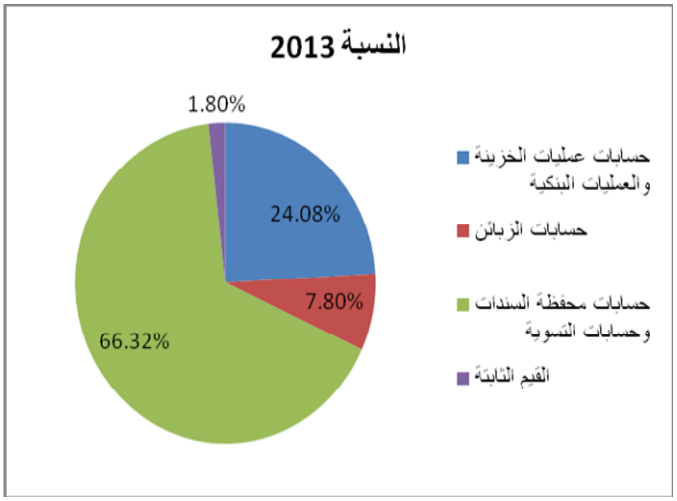

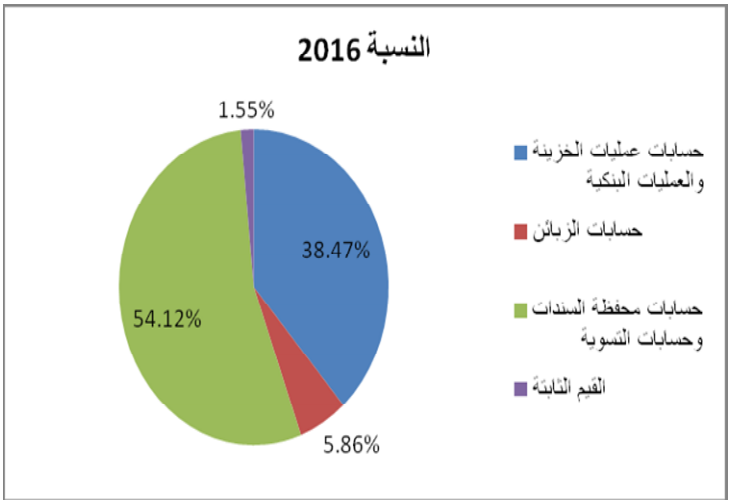

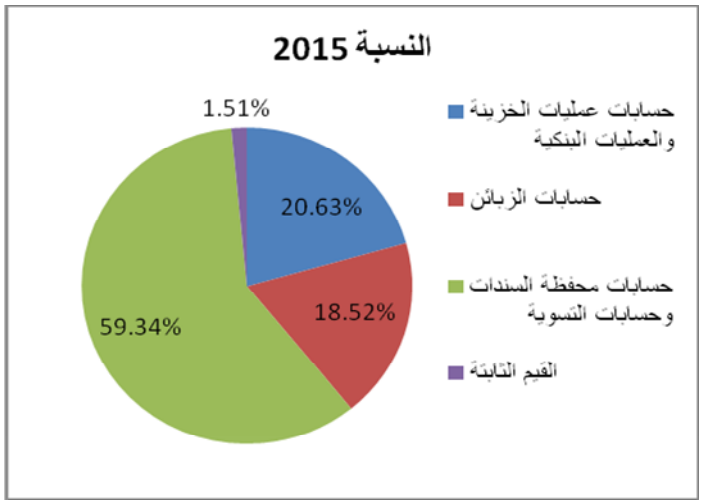

الشكل رقم (3-6)

- **الخصوم:**

الجدول رقم (3-6):

الخصوم	2013		2014		2015		2016	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
حسابات عمليات الخزينة والعمليات البنكية	33893	1,57%	162789	6,22%	419633	15,45%	536096	18,87%
حسابات الزبائن	1498338	68,55%	1742545	66,50%	1732218	63,70%	1673844	58,86%
حسابات محفظة السندات وحسابات التسوية	374842	17,14%	108930	15,60%	203435	7,48%	246934	8,68%
الأموال الخاصة وما يماثلها	278613	12,74%	306350	11,68%	363789	13,37%	386491	13,59%
المجموع	2185686	100%	2620614	100%	2719291	100%	2843604	100%

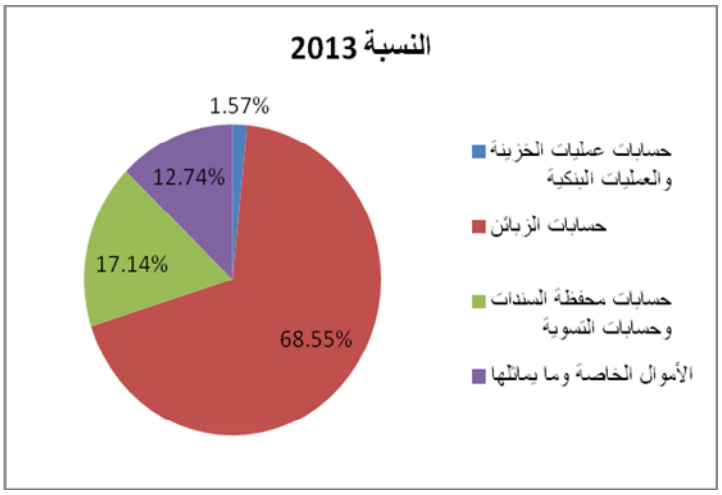

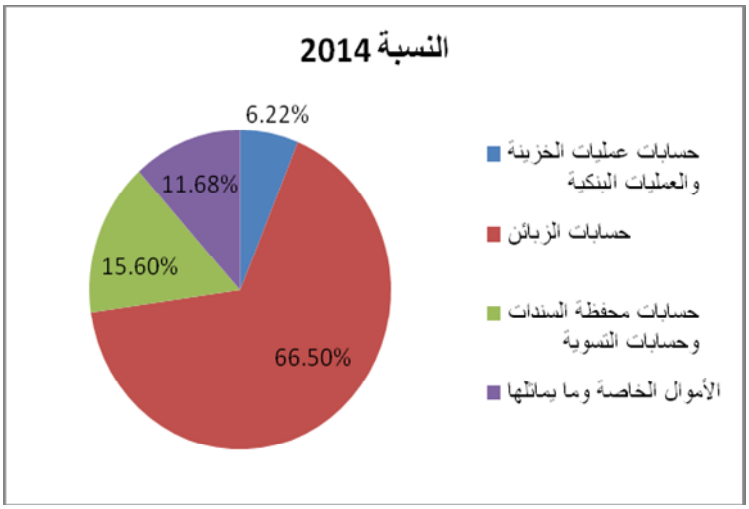

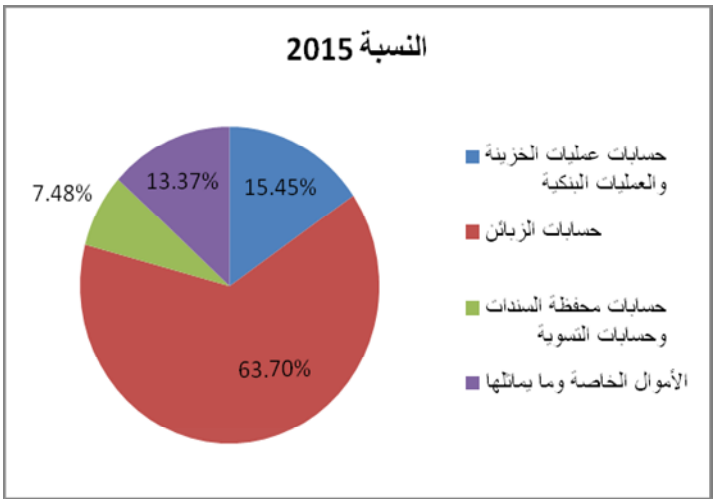

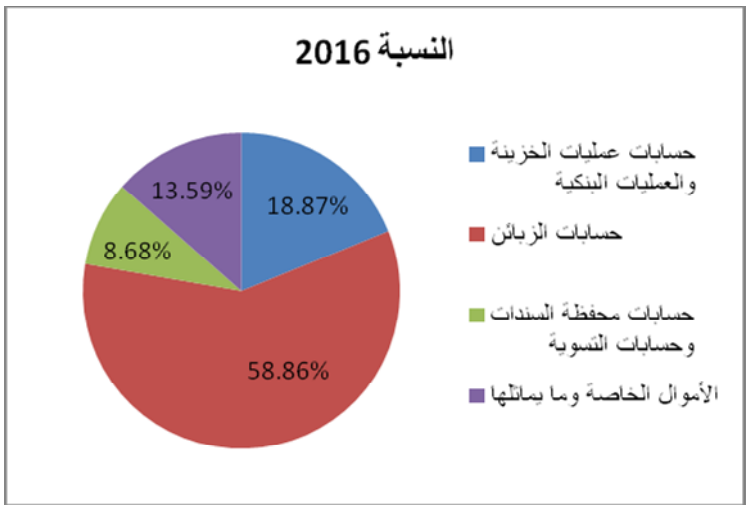

الشكل رقم (3-7).

2- حساب النتائج TCR:

الجدول رقم (3-7):

السنة / المبلغ	2013	2014	2015	2016
المنتجات	97170	113761	142472	132111
الأعباء	-18897	-24635	-25810	-28516
الناتج الصافي البنكي	78273	89126	116662	103595
النتيجة الصافية	30259	29784	29537	31419

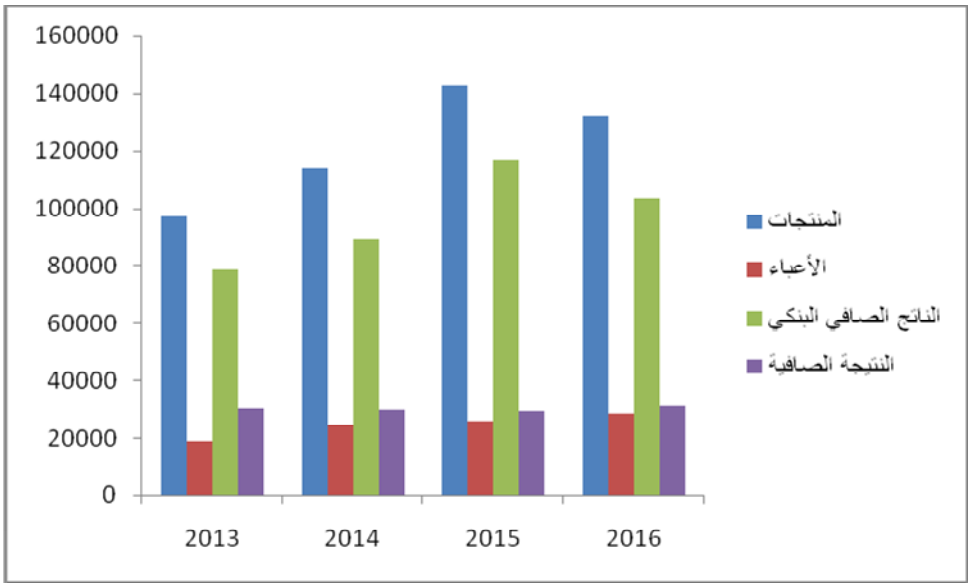

الشكل رقم (3-8).

المطلب الثالث: تطور الأرباح الصافية من خلال القوائم المالية

تلعب القوائم المالية دوراً أساسياً في عملية تقييم الأداء والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج.

فهي تقدم العلاقة بين ربحية البنك والمخاطرة، كما تقارن بين أداء البنوك وتساعد على حساب النسب المالية والمتعلقة بأداء البنك.

من هذا سنستهل به عملنا:

1- إجمالي الميزانية

الجدول رقم (3-8):

الوحدة مليون دينار جزائري

السنة	2013	2014	2015	2016
المبالغ	2185686	2620614	2719292	2843604
نسبة التطور مقارنة مع السنوات السابقة	-	19,89%	3,7%	4,57%

المصدر: من إعداد الطالب وفقا للبيانات مقدمة من طرف البنك.

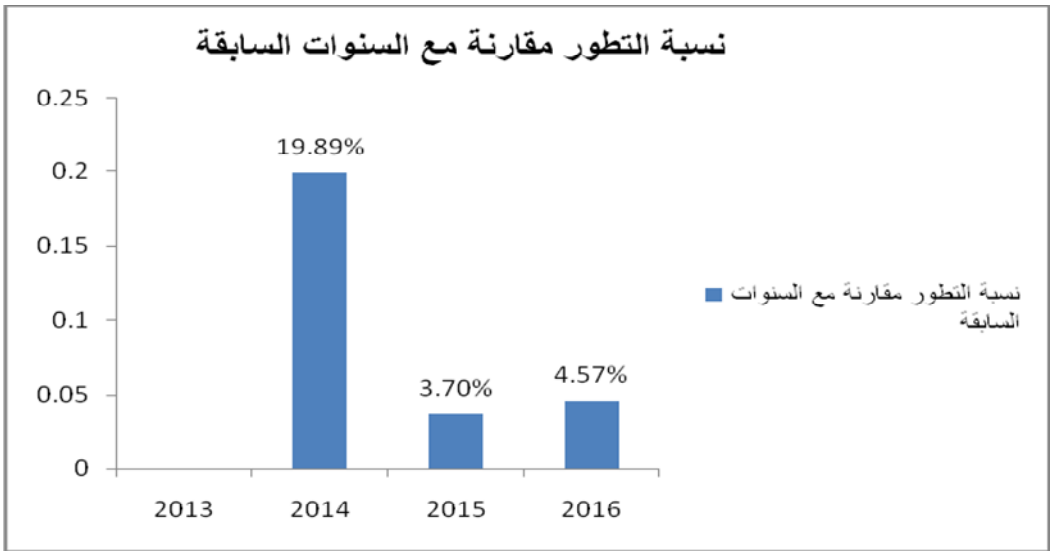

الشكل رقم (3-9).

2- النتيجة الصافية:

الجدول رقم (3-9):

الوحدة مليون دينار جزائري

السنة	2013	2014	2015	2016
المبالغ	30259	29784	29537	31419
نسبة التطور مقارنة مع السنوات السابقة	/	-0,98%	-0,99%	6,37%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك.

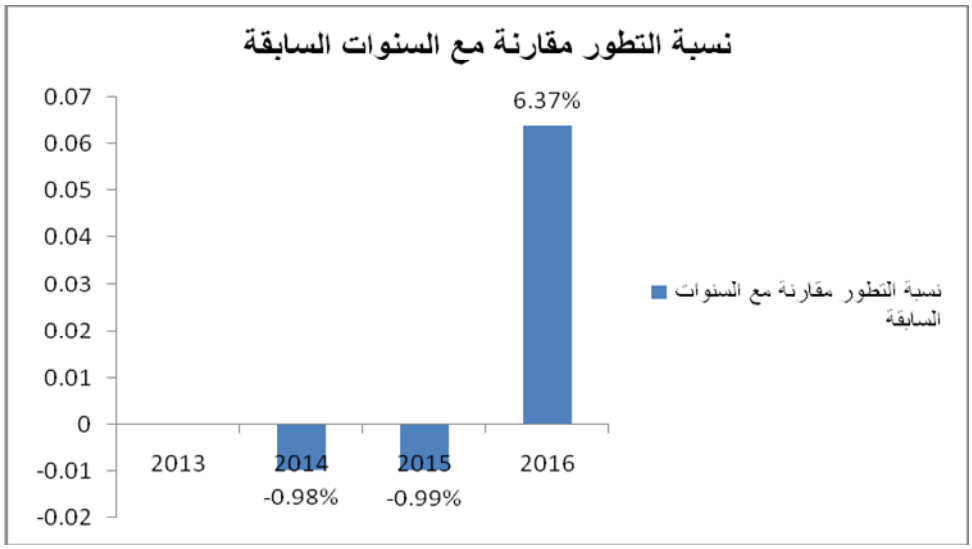

الشكل رقم (3-10).

3- الناتج الصافي للبنك:

الجدول رقم (3-10):

الوحدة مليون دينار جزائري

السنة	2013	2014	2015	2016
المبالغ	78273	89126	116662	103595
نسبة التطور مقارنة مع السنوات السابقة	–	13,86%	30,89%	-0,88%

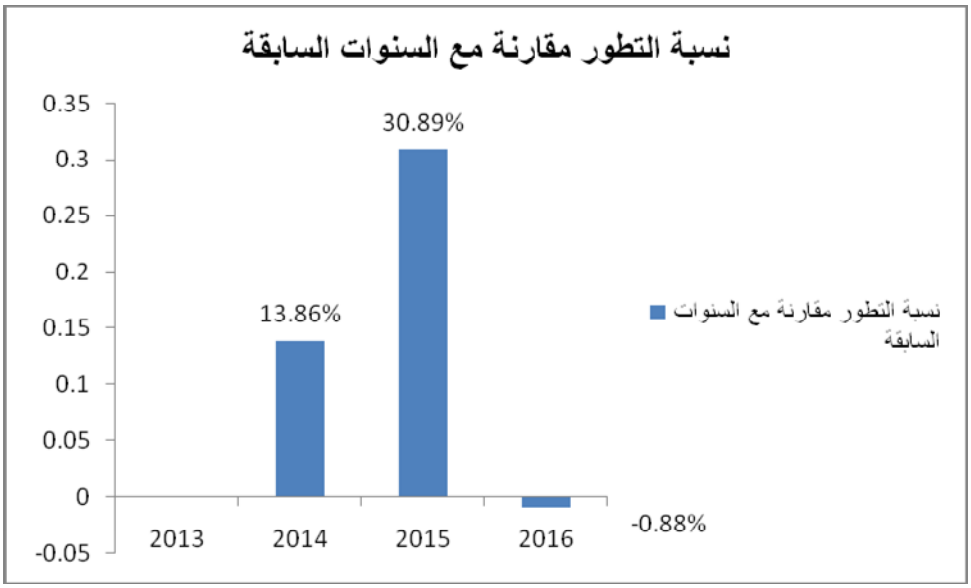

الشكل رقم (3-11)

تظهر القوائم المالية للبنك خلال السنوات (2014، 2015، 2016) نمو وانخفاض في نفس الوقت.

لقد سجلت إجمالي الميزانية نمواً قدره 19,89% في سنة 2014 مقارنةً بسنة 2015 حيث انخفض إلى 3,7% ليرتفع إلى 4,57% في سنة 2016.

أمّا بالنسبة للنتيجة الصافية، فقد اختتم البنك سنة 2016 نتيجة مالية صافي مرتفعة تقدر بـــ6,37% مقارنة بالسنوات السابقة التي قدرت بـــ -0,99% في سنة 2015 و-0,98% في سنة 2014.

كذلك بالنسبة للناتج الصافي للبنك، حيث سجّل تراجع كبير في سنة 2016 مقدر بـــ0,88%- مقارنةً بالسنوات السابقة، وهذا التراجع يعود أساساً إلى انخفاض حجم الفوائد المحصلة على القروض.

المطلب الرابع: مؤشرات العائد والمخاطرة

الفرع 1: مؤشرات الربحية.

باعتبار أنّ الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها نذكر منها ما يلي:

1- معدل العائد على إجمالي الأصول ROA:

يحتسب هذا المعدل وذلك بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول، انطلاقا من كون أنّ المصرف قد استخدم لتحقيق هذه الذتيجة جميع أصوله وليس جزءً منها، ويحدّد وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم (3-11): العائد على إجمالي الأصول

السنة / البنك	2014	2015	2016
BNA	1,13%	1,1%	1,08%

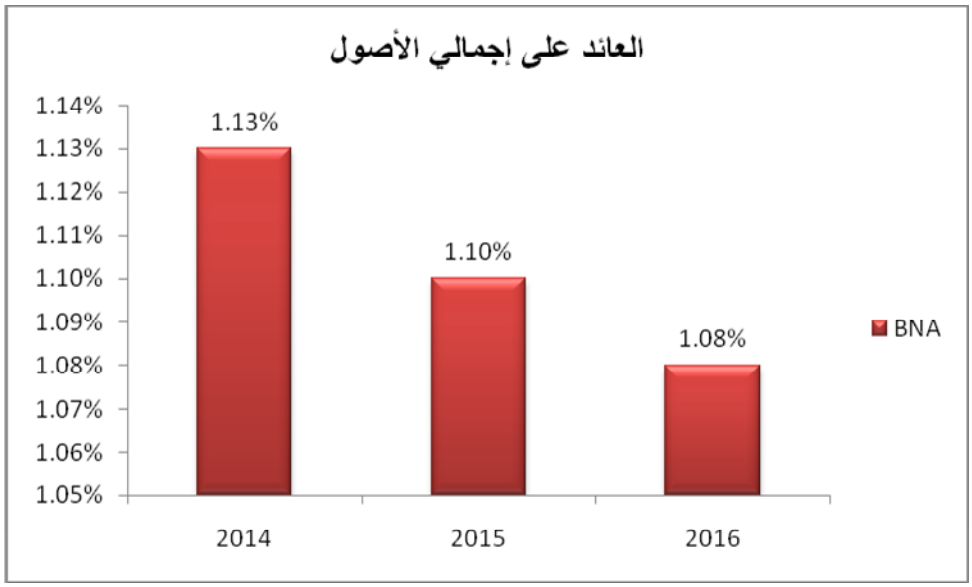

الشكل رقم (3-12)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: نلاحظ أنّ نسبة البنك لم تكن مرتفعة فقد سجلت انخفاضاً في سنة 2015 وكذلك زيادة قليلة مقبولة في سنة 2014، وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة السنوية الصافية.

وعلى العموم تعتبر هذه النسب مقبولة بتجاوزها (1).

2- معدل العائد إلى الأموال الخاصة ROE:

إنّ هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إذ الأموال الخاصّة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله وتسمى أيضا بحقوق الملكية.

إنّ هذا المعدل يعبّر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصّة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل العائد إلى الأموال الخاصة للبنك قيد الدراسة، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (3-12): العائد إلى الأموال الخاصّة.

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
BNA	10,86%	9,72%	8,11%	8,12%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك.

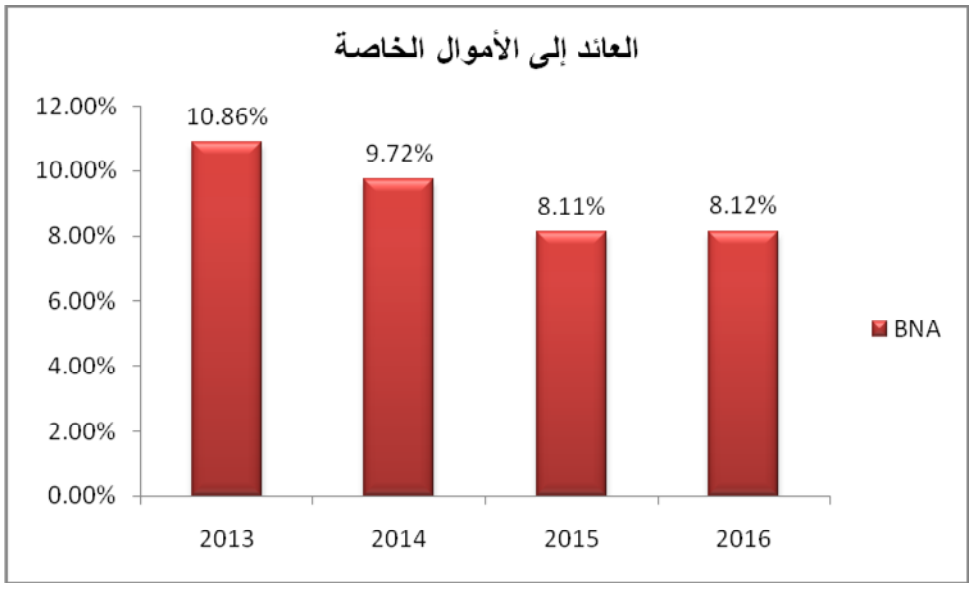

الشكل رقم (3-13)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: نلاحظ أنّ النسب غير مقبولة بعدم تجاوزها 15% ، فعلى البنك الزيادة من أرباحه وترشيد أمواله الخاصّة وبالتالي زيادة مردوديتها.

3- معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف:

إنّ الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاف لها الودائع، ويتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال وذلك بحساب نسب النتيجة السنوية الصافية إلى مجمعة هذه الأموال.

ويعبّر عنه كما يلي:

$$\text{معدل العائد إلى الأموال المتاحة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية + الودائع}}$$

هذه النسبة تخصّ بالدرجة الأولى المستثمرين وأصحاب الودائع، وهي توضح لنا ربحية الأموال المتاحة للتوظيف، وكلّما كانت هذه النسبة مرتفعة كلّما كان ذلك إيجابياً، وعليه يمكن حساب معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف للبنك قيد الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3-13): العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف.

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
BNA	1,70%	1,45%	1,40%	1,52%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك.

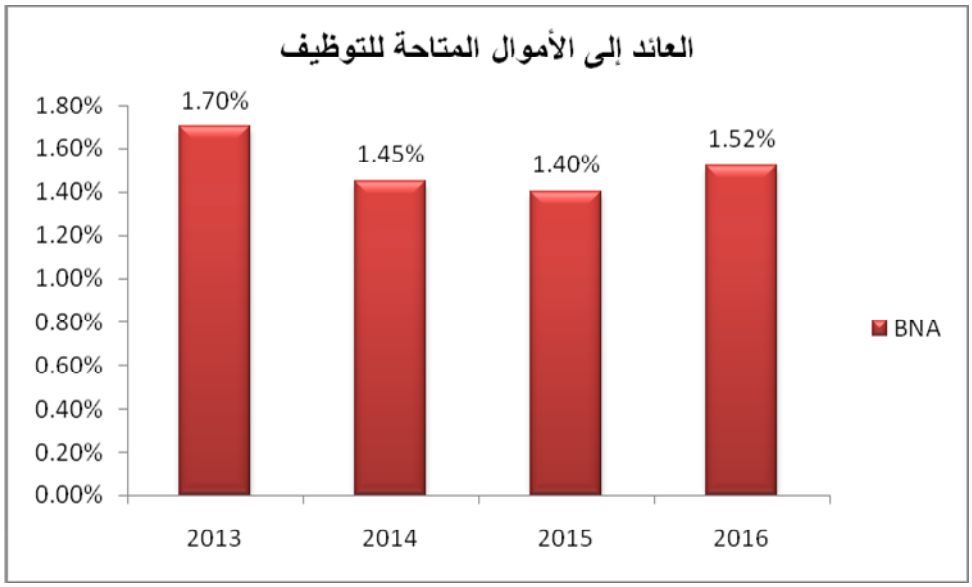

الشكل رقم (3-14)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: نلاحظ أنّ النسب غير مرتفعة، ففي سنة 2013 قدرت ب 1,70% لتعود بالانخفاض في سنة 2014 و2015 لترتفع ارتفاع بسيط في سنة 2016 لتصل إلى 1,52% ، ولهذا على البنك أن يحسن من استعمال موارده الخاصّة والأجنبية.

4- هامش الربح PM:

يحتسب هذا المعدل وذلك بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي الإيرادات، يقيس هذه النسبة صافي الدّخل المحقق من كلّ وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبيّن قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات.

$$\text{هامش الربح PM} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{الناتج الصافي البنكي}}$$

من خلال ما سبق يمكن حساب هامش الربح الذي حققه البنك قيد الدراسة من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (3-14): هامش الربح PM

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
BNA	38,65%	33,41%	25,31%	30,32%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك

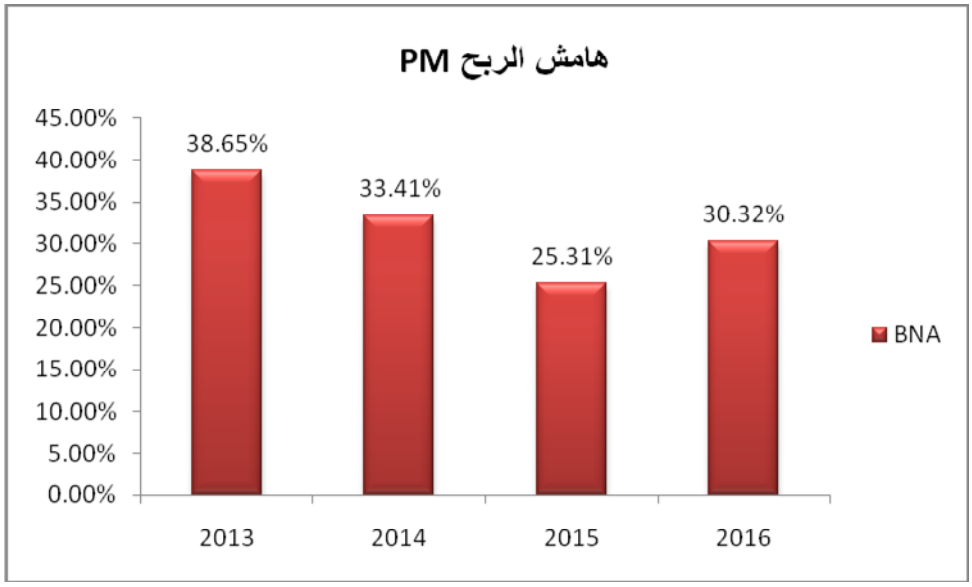

الشكل رقم (3-15)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: أنّ البنك في سنوات 2013، 2014، 2015 و2016 حقّق على التوالي 38,65%، 33,41%، 25,21% ثم 30,32%، ممّا يلاحظ أنّ هناك تناقص فيما يخص هذه النسبة من سنة إلى أخرى، وهذا ما يوجب على البنك الرفع من منتوجات الاستغلال والتحكّم في الأعباء وخفضها.

الفرع 2: مؤشرات تحقيق النمو.

إنّ هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها المصرف وحقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، ومن بين هذه المؤشرات:

1- معدل الرفع المالي EM:

إنّ هذا المعدل يتمّ قياسه وذلك بإيجاد العلاقة ما بين مجموع الأصول المصرف في سنة معينة منسوب إلى حقوق الملكية، بمعنى آخر أنّه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية والمعبّرة عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الرفع (مضاعف حق الملكية)} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}}$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل الرفع للبنك قيد الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3-15): معدل الرفع المالي EM

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
مجموع الأصول/ حقوق الملكية (عدد المرات)	7,84	8,55	7,47	7,35

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك

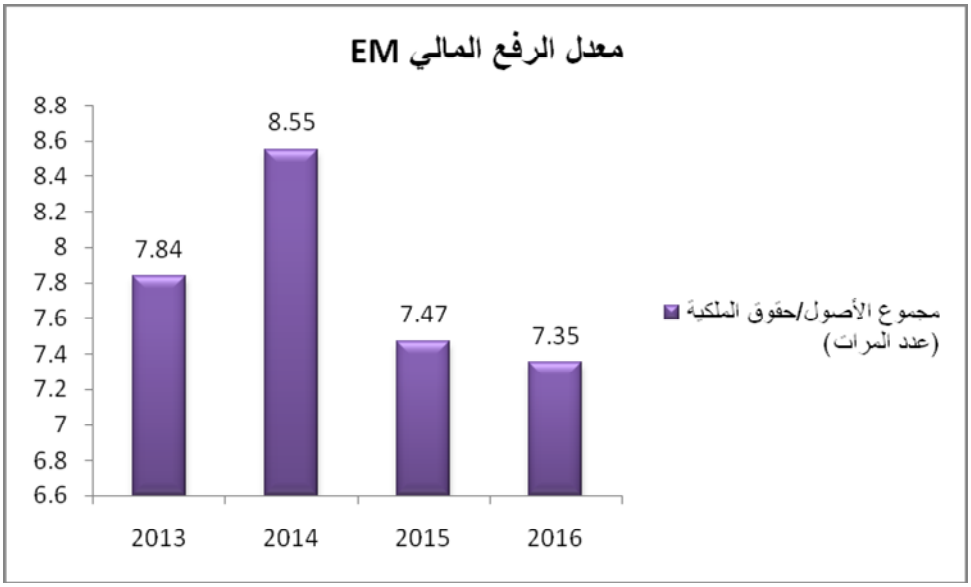

الشكل رقم (3-16)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: أنّ الرافعة هنا تكون نتيجتها بعدد المرات وتتراوح ما بين أكثر من 7 إلى 8 مرات (7,47) إلى (8,55)، وهذه النتيجة مقبولة كلما تناقص عدد المرات كلما كان الأمر إيجابي بالنسبة للبنك، وكان ضمان بالنسبة للمودعين.

1- منفعة الأصول UR:

تتمثل منفعة الأصول في نسبة الإيراد الكلي المحقق لكلّ وحدة نقدية من الأصول، حيث يدلّ هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول؛ أي إنتاجية الأصول.

$$\text{منفعة الأصول UR} = \frac{\text{الناتج البنكي الصافي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

من خلال ما سبق يمكن حساب منفعة الأصول للبنك قيد الدراسة من خلال الجدول المبيّن:

الجدول رقم (3-16): منفعة الأصول UR

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
BNA	3,80%	3,40%	4,29%	3,64%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك.

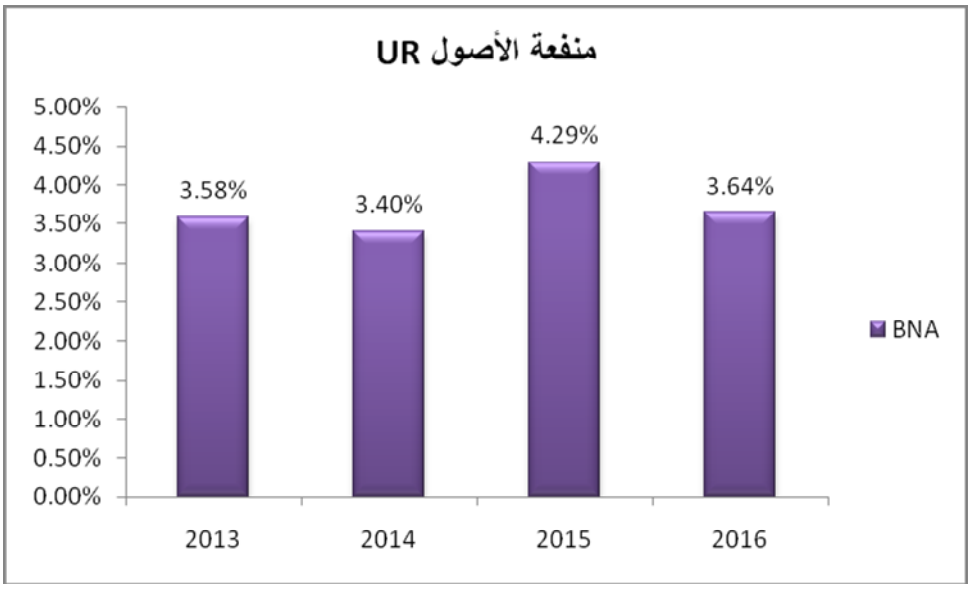

الشكل رقم (3-17)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: كلما يتزايد الناتج الصافي البنكي يكون الاستغلال الأفضل للأصول، وهذا ما تبيّن خلال السنوات 2013، 2014، 2015، و2016. فكانت أعلى نسبة سجلت في سنة 2015 بـــ 4,29%.

2- قابلية المصرف على رد الودائع:

يتمّ قياس قابلية البنك على رد الودائع إلى أصحابها وذلك عن طريق احتساب وتحديد العلاقة ما بين حقوق الملكية (الأموال الخاصة) وإجمالي الودائع لديه وذلك كما يلي:

$$\text{قابلية المصرف على رد الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الجدول رقم (3-17): قابلية المصرف على رد الودائع.

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
BNA	٪18.59	٪17.58	٪21	٪23.09

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك.

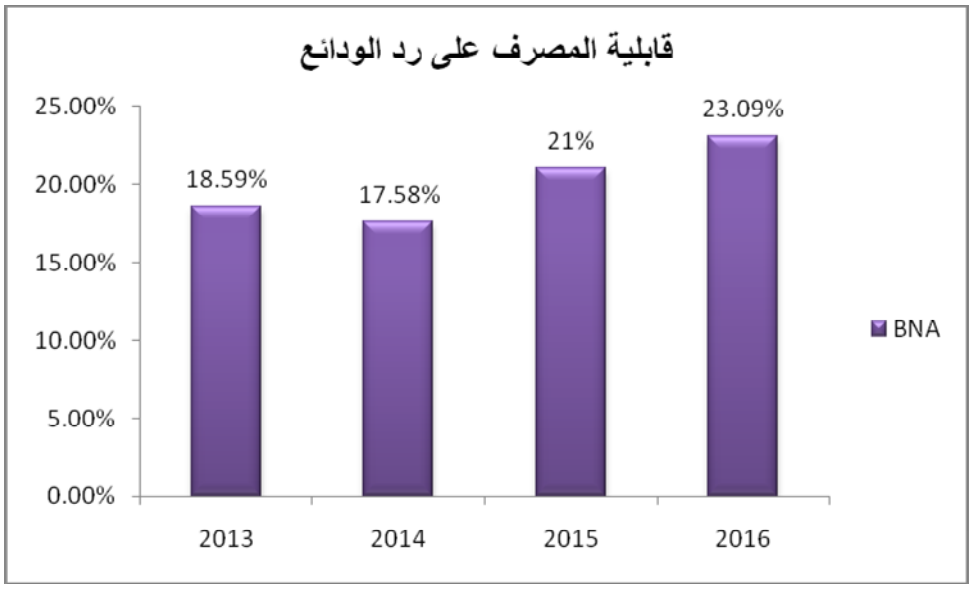

الشكل رقم (3-18)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: سجلت زيادة في هذه النسبة سنة 2016 حيث بلغت 23.09% لتسجل ادنى نسبة سنة 2014 وهي17,58% .

الفرع الثالث: مؤشرات المخاطرة.

ترتبط مؤشرات الخطر بمؤشرات العائد، وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلية استثمارية ومخاطر عملياته، ومن بين المخاطر نجد:

1- مخاطر رأس المال أو السيولة:

مخاطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدّخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية، ويعبّر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول رقم (3-18): مخاطر رأس المال.

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
BNA	%12.74	%11.69	%13.37	%13.59

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك.

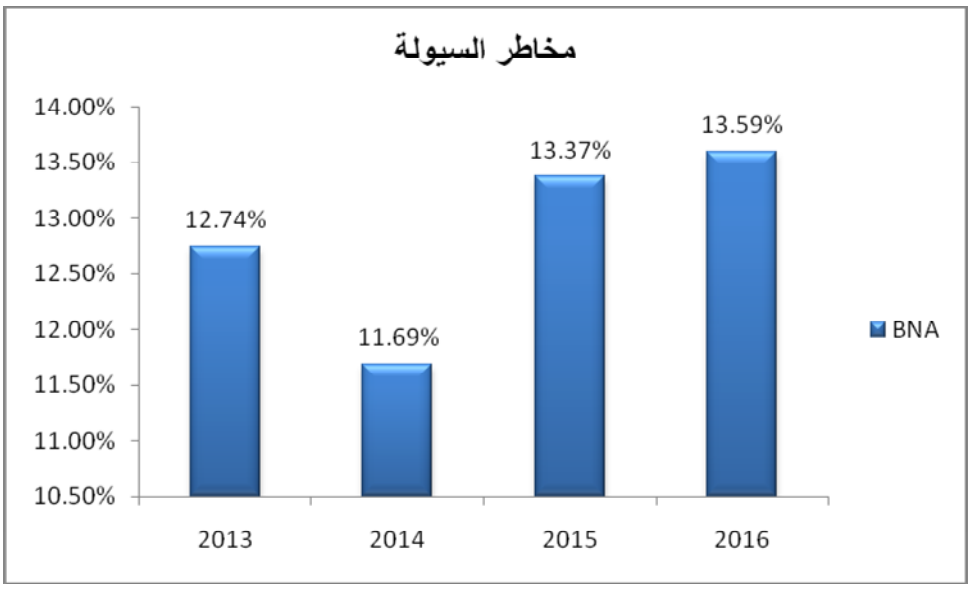

الشكل رقم (3-19)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: أنّ زيادة في هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية بدون تشغيل لدى المصرف ونقصانها يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدّة مثل خطر السحب وخطر التمويل، ومن خلال هذه النسب نرى أنّ سنة 2016 حققت أعلى نسبة على السنوات الأخرى المقدرة بـــ 13.59%.

2- مخاطر معدل الفائدة:

يمكن قياس مخاطر معدل الفائدة بالأصول الحساسة تجاه الفائدة إلى مجموع الأصول، ويعبّر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الأصول الحساسة تجاه الفائدة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم (3-19): مخاطر معدل الفائدة.

السنة / البنك	2013	2014	2015	2016
BNA	31,84%	23,05%	39,14%	44,33%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك.

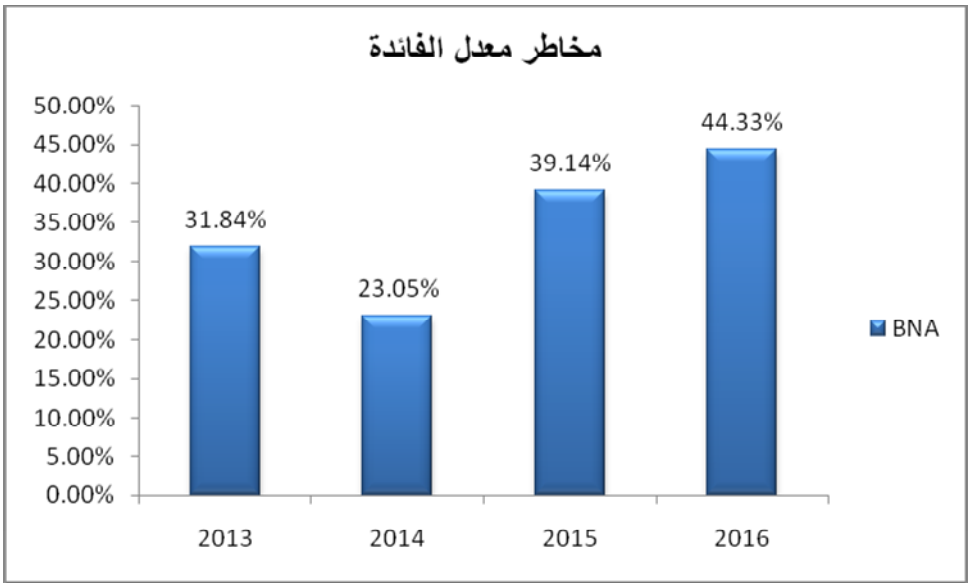

الشكل رقم (3-20)

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه: أنّ البنك حصل على نسب عالية خلال سنوات 2015 و2016 مقارنة بالسنوات السابقة 2014 و2013، وهذا الارتفاع يعني أنّ الأصول حساسة تجاه سعر الفائدة.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تقدم وما درسنا نلاحظ أنّ هذه المؤشرات والمعايير التي ذكرناها ترتبط كلّها بأهداف المصرف وغايته.

فالمجموعة الأولى التي درسناها تتعلق بالربحية ومستوى التطور الذي يسعى المصرف إلى تحقيقها، فمن خلال النتائج المتحصل عليها كتطور الأرباح الصافية نلاحظ أنّ البنك الوطني الجزائري تراجعت أرباحه الصافية خلال السنوات قيد الدراسة ماعدا أنّه سجل نتيجة موجبة خلال سنة 2016 مقارنةً بالسنوات السابقة.

فبدراستنا لبعض مؤشرات الربحية (ROA، ROE، وهامش الربح PM) نلاحظ أنّ البنك الوطني الجزائري تراجعت نسبة الربحية خلال سنوات 2014، 2015 و2016 وهذا راجع إلى التراجع في نسبة الأرباح الصافية.

وأمّا لدراستنا لبعض مؤشرات النمو، نلاحظ أنّ البنك الوطني الجزائري اعتمد على أمواله الخاصة في تمويل أصوله.

وبدراستنا لبعض مؤشرات المخاطرة، نلاحظ أنّ البنك الوطني الجزائري حقّق نتيجة إيجابية في مخاطر رأس المال خلال سنتين 2015 و2016؛ أي أنّ البنك قادر على الوفاء بالتزاماته أي أنّ الأصول أكبر من الالتزامات، ونلاحظ أيضا في معدل الفائدة أنّ في سنة 2016 زادت النسبة مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا ما يدل على أنّ الأصول ذات تقلب لسعر الفائدة.

خاتمة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة ميدانية تطبيقية حول تقييم الأداء للبنك الوطني الجزائري BNA من خلال استخدام بعض المعايير والمؤشرات الأكثر استخداماً في عملية التقييم.

وبالتالي يمكن القول، أنّ البنك يستطيع أن يحقق أحسن مستوى ربحية عند ضمان وفاء الزبائن والمتعاملين معه، والتأكيد لهم بأنّ هذا البنك هو الأحسن من حيث الخدمات والسرعة وقلة الكفاءة وحسن الاستقبال.

غير أنّ السوق المالي المصرفي الجزائري يعتبر محدود من خلال نشاطه المالي، فهي تعرف ركوداً الذي عاد بالسلب عليها.

وفي الأخير يمكننا القول أنّ هذه المؤشرات التي تطرقنا إليها تعتبر مؤشرات متداخلة ومترابطة، وهي تساعد على تشخيص الانحرافات المالية للبنك، وذلك لمعرفة وصفية الربحية ودرجة المخاطر وتصحيح المسار، إلاّ أنّه تبقى هذه المؤشرات غير كافية لوحدها للحكم على كفاءة هذه البنوك.

خاتمة عامة

إنّ التغيّرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأيّ اقتصاد، فقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قويّة تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعاً من خلال تحسين أدائها زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه، إذ غاية البنك وأهدافه الرئيسية في ظلّ اقتصاد السوق هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه، إضافةً إلى مستوى لتحقيق ذلك يجب تحديد المسار معين من النمو والاستقرار وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعّالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة، وصولاً إلى ترسيخ التسيير الحَسَن، والفعّالية المستمرة التي تؤدي للوصول إلى غاية المؤسسة، من بين الأدوات والوسائل المعتمدة في هذا المجال، هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء، فالبنك يجب عليه اختيار المؤشرات والمعايير التي تسمح له بتقييم والحكم على أدائه المالي خلال فترة معينة.

إذ يعتبر تقييم أداء البنوك التجارية أمراً ضرورياً، والذي من خلاله يتمّ مراقبة نشاط هذه البنوك واتخاذ هذه القرارات الصحيحة واللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

إنّ هدف البنوك يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال مثل الموارد، وبالتالي فإنّ تحسين الأداء والرفع من مستوى العوائد والتقليل من المخاطر، والرفع من مستوى الخدمات كلّها أصبحت عوامل من متطلبات المحيط البنكي المعاصر.

تؤثر المخاطر البنكية تأثيراً سلبياً على حجم الاستخدامات العمليات المصرفية للبنك ما يتطلب منها استخدام الاحتياطات اللازمة لتجنبها أو حتى التقليل منها خاصّة النقدية كمحاولة للحفاظ على أموال المودعين وسلامة المركز المالي للبنك.

إنّ تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنةً مع ما تمّ تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلاً.

إنّ كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين يرغب المصرف تحقيقه، وإنّ هذا المستوى يضمن إنجاز المهام والفعّاليات والوظائف بصورة كفؤة ورشيدة.

وممّا سبق، نحاول اختبار فرضياتنا والتأكّد من صحتها أو عدمها:

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي محتواها: "تقييم الأداء عملية أساسية وضرورية يقوم بتا البنك لمواجهة التغيّرات والتحدّيات المستمرة".

فتقييم الأداء يعتبر ضروري في جميع البنوك والمؤسسات المالية وبالتالي هو الكفيل باكتشاف مختلف الثغرات الإدارية والمحاسبية، والكشف عن مواطن الضعف والخلل في النشاط المصرفي وبالتالي وضع الحلول اللازمة وتصحيح الأخطاء والتي تمّ الإجابة عنها في الفصل الأوّل وتأكيدها في الفصل الأخير.

بالنسبة **للفرضية الثانية** والتي محتواها: "تعتبر المؤشرات المالية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها البنك في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي".

فنتائج الاختبار تدلّ على أنّ هذه المؤشرات مرتبطة فيما بينها، فهي تساعد على معرفة درجة الربحية والمخاطرة وتشخيص الانحرافات لكنها تبقى غير كافية لوحدها للحكم على كفاءة البنك وهذا ما تمّ تأكيده في الفصل الثالث.

بالنسبة **للفرضية الثالثة** والتي محتواها: "الأداء يشمل تقييم النتائج العامّة للمصرف مدى نجاحها وكذا تحقيق الأهداف والسياسة العامّة للمصرف وتقييم كلّ نشاط من نشاط المصرف"

لقد تمكّنا من حساب بعض مؤشرات قياس الأداء للبنوك بناءً على القوائم المالية والتي تمّ الإجابة عنها وتأكيدها في الفصل الثالث.

ولقد توصلنا في هذا العمل إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- يعتبر تقييم الأداء من الأدوات التي يستند عليها البنك في عملية صياغة القرارات الصحيحة، لأنّه يُتيح له إمكانية تحديد الانحرافات والأسباب وكيفية معالجتها لارتفاع وتحسين مستوى الأداء والمردودية.
- إنّ عملية تقييم الأداء تستند على معايير ومؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف المرجوّة من ممارسة هذه الوظيفة أو ذلك النشاط.
- إنّ المعايير والمؤشرات المشار إليها متعددة، فبعضها يتعلق بنسب الربحية والآخر بقياس النموّ ودرجة الأمان وغيرها بقياس المخاطر.
- إنّ استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك، يؤدي غلى عكس صورة أوضح عن أحوال هذه البنوك وأماكن القوة والضعف فيها ومتابعة تنفيذ الخطط والسياسات وسير الأعمال، وهذا يؤدي إلى زيادة الرقابة.
- إنّ عملية تقييم الأداء تستند على معايير ومؤشرات التي توضح نجاح المصرف في تحقيق الأهداف، غير أنها لا تعتبر كافية للحكم على كفاءة البنك.

وفي الأخير يمكننا القول، أنّ تقييم أداء البنوك يبقى من أهم وأصعب المواضيع حيث أنه يرتبط بعدّة عوامل ويعتمد على عدّة طرق القديمة والحديثة منها.

إنّ عملية التقييم تزداد صعوبة مع التطور الذي يشهده عالم البنوك من ناحية المنتوجات، ومن خلال زيادة المتعاملين سواء في الداخل أو الخارج وكذا التعامل مع مختلف الشرائح والمواضيع، إذ يبقى دائما في انتظار تطوره إلى أعلى المستويات.

قائمة المراجع

أوّلاً: المراجع باللغة العربية:

1- أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1994.

2- أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 1999.

3- أسماء الحاج، فاطمة فلاح: دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية، 2013/2012.

4- جميل الزيدانيين السعودي: أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان، 1999.

5- حسين بن هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر، الأردن، 2002.

6- خالد أمين عبد الله: العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمّان، 2000.

7- ديوان الرقابة المالية: نظام تقويم الأداء بالمصارف التجارية، بغداد، 1997.

8- زياد سليم رمضان: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2000.

9- زياد سليم رمضان: البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1996.

10- زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

11- السيّد هواري: إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1986.

12- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

13- صلاح الدين حسن السيسي: نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

14- طه طارق: إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، (د.د.ن)، الإسكندرية، مصر، 2000.

15- عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ت).

16- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.

17- عبد النعيم مبارك: مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

18- فايق النجار، كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، عمّان، 2006.

19- محمد محمود شهاب: النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

20- محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، يناير 1996.

21- محمود يونس، محمد عبد النعيم مبارك: أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 2000.

22- مركز البحوث المالية والمصرفية: تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية قبل وقوعها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد8، العدد3، 2000.

23- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

24- يوحنا عبد آل آدم وسليمان اللوزي: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، ط1، دار المسير للنشر، عمان، 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1) Ammour Ben Halima, Le système bancaire Algérien, Edition Dahlab, Alger, 1999.

2) Dictionnaire de l'économie : A- Z Larousse, le monde 200.

3) Dictionnaire des termes économiques et financiers: Français- Arabe, Mustapha Henri.

4) Peter Shose, Money and Capital Markets, Homewood III. Richard D. Irwin, 1997.

5) William H. Bavghn and Charles E. Walker: The banker's hand, book Homewood III, Business on Irwin, 1989.

6) William M. H : Performance Appraisal in management, Heinemann, London, 1975.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

http://wwwbrdiscussion.com/hr240.htm

http://www.bna.dzindex.php/ar/

http://www.econedfot.blogspot.com/2015/01/bna.

www.bna.dz/index.php/ar

الفهرس

مقدمة عامة .....أ-د

الفصل الأوّل: البنوك التجارية وأساليب تقييم الأداء

مقدمة الفصل 2

المبحث الأوّل: ماهية البنوك 3

المطلب الأوّل نشأة البنوك وتعريفها 3

المطلب الثاني: أنواع البنوك 5

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية 8

المبحث الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء 10

المطلب الأوّل: تعريف الأداء 10

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء 13

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء 14

المطلب الأوّل: الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية 14

المطلب الثاني: خصائص المؤشرات المالية 15

المطلب الثالث: هيكل المؤشرات المالية 16

خاتمة الفصل 25

الفصل الثاني: الدراسات السابقة لتقييم الأداء

مقدمة الفصل 27

الدراسات العربية 27

الدراسات الأجنبية 36

خاتمة الفصل 38

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتقييم الأداء حول البنك الوطني الجزائري (BNA)

مقدمة الفصل 40

المبحث الأوّل: نبذة عن البنك قيد الدراسة 40

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري 40

المطلب الثاني: نشاط البنك الوطني الجزائري 41

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري 43

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لتقييم أداء البنك من خلال القوائم المالية.....44

المطلب الأول: القوائم المالية 44

المطلب الثاني: المجاميع الكبرى 49

المطلب الثالث: تطور الأرباح الصافية من خلال القوائم المالية 52

المطلب الرابع: مؤشرات العائد والمخاطرة 55

خاتمة الفصل 69

خاتمة عامة..... 71

قائمة المراجع 75

الفهرس 79

الملاحق

الملاحق

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2014

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-14	dec- 2013
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	318 233 779	308 802 293
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	212	174
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	230 569 742	218 564 490
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	55 145 087	168 432 097
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 831 665 625	1 315 847 592
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	12 678 581	8 541 311
Impôts différés - Actif	2-7	643 381	685 352
Autres actifs	2-8	39 924 437	37 125 605
Comptes de régularisation	2-9	77 806 314	73 510 839
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 467 981	17 115 360
Immeubles de placement			-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	22 190 068	22 825 562
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	261 760	210 322
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 620 619 286	2 185 693 316

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-14	dec-2013
Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	2-13	162 789 197	33 893 136
Dettes envers la clientèle	2 14	1 742 545 916	1 498 338 492
Dettes représentées par un titre	2 15	18 698 362	17 347 240
Impôts courants - Passif	2 16	9 958 741	12 544 548
Impôts différés - Passif	2 17	389 090	277 993
Autres passifs	2 18	288 693 599	288 402 920
Comptes de régularisation	2 19	91 192 610	56 272 155
Provisions pour risques et charges	2 20	23 990 196	11 440 741
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	68 044 201	50 697 710
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital			
Réserves	2 23	106 245 349	98 985 363
Ecart d'évaluation		2 862 137	11 807 601
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 142	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 784 457	30 259 986
TOTAL DU PASSIF		2 620 619 286	2 185 693 316

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2014

En milliers de DA	NOTES	DECEBRE 2014	DECEMBRE 2013
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	111 560 106	95 134 347
- Intérêts et charges assimilées	4.2	- 24 588 757	- 18 889 225
+ Commissions (produits)	4.3	1 785 268	1 916 186
- Commissions (charges)	4.4	- 47 262	- 56 746
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	19	12
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	265 133	286 386
+ Produits des autres activités	4.7	132 073	105 074
- Charges des autres activités	4.8	-	- 2 489
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	**89 106 580**	**78 493 545**
- Charges générales d'exploitation	4.10	- 15 871 056	- 14 363 625
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	- 1 325 244	- 1 227 432
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	**71 910 280**	**62 902 488**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	- 74 801 315	- 36 360 311
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	42 787 301	16 233 068
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	**39 896 266**	**42 775 245**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17		142 525
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	- 153 068	- 113 236
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	**39 896 266**	**42 775 245**
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	- 9 958 741	- 12 544 548
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	**29 784 457**	**30 259 986**

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 decembre 2014

En milliers de DA	NOTE	déc-14	dec-2013
ENGAGEMENTS			
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 201 719 003**	**1 007 845 590**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	25 797 563	10 747 645
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	328 584 847	298 401 621
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	568 253 621	428 354 678
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	279 082 972	270 341 646
Autres engagements donnés	3-5		
ENGAGEMENTS REÇUS :		**1 096 270 618**	**988 423 684**
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	530 975 045	423 128 111
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573

4.1 Bilan

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-16	déc-15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	305 734 845	325 840 98
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	238	21
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	788 082 331	234 935 45
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	166 797 057	503 338 88
Prêts et créances sur la clientèle	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 81
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 043 81
Impôts courants - Actif	2-7	10 929 186	9 352 55
Impôts différés - Actif	2-7	715 320	765 35
Autres actifs	2-8	78 034 835	29 769 69
Comptes de régularisation	2-9	49 986 094	44 652 32
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	22 813 283	19 477 64
Immeubles de placement		-	
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 150 516	21 621 98
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	171 517	229 49
Ecart d'acquisition		-	
TOTAL DE L'ACTIF		**2 843 371 178**	**2 719 081 21**

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-16	déc-15
Banque centrale		340 355 168	
Dettes envers les institutions financières	2-13	195 741 959	419 633 54
Dettes envers la clientèle	2 14	1 673 844 881	1 732 218 30
Dettes représentées par un titre	2 15	14 245 846	19 020 48
Impôts courants - Passif	2 16	12 418 096	12 143 54
Impôts différés - Passif	2 17	535 633	533 28
Autres passifs	2 18	140 671 583	107 120 61
Comptes de régularisation	2 19	79 065 313	64 619 06
Provisions pour risques et charges	2 20	38 172 236	33 960 61
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	92 063 068	91 380 21
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 00
Capital	09	41 600 000	41 600 00
Primes liées au capital		-	
Réserves	2 23	155 567 323	131 029 80
Ecart d'évaluation		-6 155 252	2 458 80
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 28
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 13
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 51
TOTAL DU PASSIF		**2 843 371 178**	**2 719 081 21**

4.2 Hors Bilan

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	déc-16	déc-15
ENGAGEMENTS DONNES :		**873 975 119**	**1 129 826 423**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	10 451 808	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	274 487 762	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	317 972 415	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	271 063 134	283 090 779
Autres engagements donnés	3-5	-	-
ENGAGEMENTS REÇUS :	-	**995 757 495**	**1 108 724 815**
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	430 461 923	543 429 242
Autres engagements reçus	3-8	565 295 572	565 295 573

4.3 Comptes de Résultats

En milliers de DA

INTITULE	NOTE	déc-16	déc-15
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	129 177 236	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-27 955 586	-25 634 023
+ Commissions (produits)	4.3	2 685 271	2 060 095
- Commissions (charges)	4.4	-81 443	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	35	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	-468 723	35 661
+ Produits des autres activités	4.7	214 322	153 871
- Charges des autres activités	4.8	-12 287	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	**103 558 825**	**116 641 247**
- Charges générales d'exploitation	4.10	-22 787 304	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	-1 415 820	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	**79 355 701**	**96 910 270**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	-56 431 055	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	20 965 730	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	**43 890 376**	**41 703 274**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	**43 890 376**	**41 703 276**
-Impôts sur les résultats et assimilés	4.20	-12 470 480	-12 165 759
RESULTAT NET	4.21	**31 419 896**	**29 537 515**

الملخص:

إنّ التغيّرات العميقة التي يعرفها الاقتصاد العالمي تؤثر مباشرة على تحولات نشاطات البنوك التجارية كون هذه الاخيرة اداة تنفيذ لكل السياسات الاقتصادية.

ولهذا فالبنوك مطالبة دوما لسهر على تحسين مردوديتها عبر تسيير الفعال خاصة فيما يخص مراعات الاخطار الناجمة عن عمليات التمويل والقروض للاقتصاد .

ومن الضروري ان تكتسب هذه البنوك وسائل المراقبة والحرص على تأدية مهامها للنضر الى عوامل التقييم ومؤشرات التسيير حتى يتسنى لها بلوغ اهدافها التجارية والصمود امام المنافسة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: البنك، المردودية المصرفية، تقييم الأداء، المؤشرات المالية.

Résumé

Les profonds changements que connait l'économie mondiale ont pour conséquence direct la mutation dans l'activité des banques commerciales en tout politiques économiques.

Pour cela les banques doivent suas cesse vieller à améliorer leurs performances par une gestion accrue et rigoureuse en matière de risques lies aux opérations de financement et de crédit à l'économique.

Il est donc indisponible par les banques de se dotes de moyens de control et de veiller à une surveillance vigilant des critères dévaluation et autres indicateur de gestion a même de sauvegarder leur survie et d'atteindre les objectifs commerciaux pour se maintenir fac a une concurrence agressive.

Mots clés : La banque, Rentabilité bancaire, Evaluation des performances, Les indicateurs financiers

.